محاضرات في :

مبادئ في الإقتصاد .

الفصل الأول

تعريف علم الاقتصاد

وضع الإقتصاديون تعاريف متعددة لعلم الاقتصاد أي العلم الذي يدرس نشاط الانسان وعلاقته بالموارد الطبيعية وكذلك علاقات الانتاج . المراقب لهذا العلم يجد تسلسلاً منطقياً لتعاريف علم الاقتصاد، إذ تبدأ التعاريف الاولية من مفاهيم بسيطة لبعض النشاطات الانسانية الى أن تصل الى أوسع التعاريف التي تتضمن دراسة اغلب النشاطات الاقتصادية .

ففي النصف الثاني من القرن الثامن عشر عرّف الاقتصادي الشهير آدم سميث علم الاقتصاد بأنه علم الثروة، وعرفه آخرون بأنه علم المبادلة ، وعلم المنفعة، وعلم الرفاه الاقتصادي الخ من التعاريف .

وعلى الرغم من أهمية هذه التعاريف تركز على أنشطة معينة الا انها تعتبر من الاسس المهمة التي يعتمد عليها في دراسة الاقتصاد وان التعريف الأقرب الى الحقيقة هو ذلك التعريف الذي يتضمن الاركان الاربعة الاتية :

١ـ النشاط الإنساني لأنه المحور الأساسي لدراسة الإقتصاد .

٢–أن يؤدي هذا النشاط إلى خلق منافع جديدة وزيادتها .

٣–أن يهدف إلى اشباع أكبر قدر ممكن من حاجاتنا المتعددة ضمن الموارد المحدودة المتوافرة .

٤–إستمرارية تحسين مستوى المعيشة أي خلق منافع جديدة ومتطورة .

ومن خلال هذه الاركان الأربعة نستطيع أن نضع تعريفاً لعلم الاقتصاد، فنقول بأن الاقتصاد : « هو ذلك العلم الذي يدرس الفعاليات التي يقوم بها الانسان لإشباع حاجاته المتعددة والمتطورة والمتباينة الأهمية من خلال ما هو متاح من السلع والخدمات ذات الندرة النسبية » .

الحاجة والندرة :

هنالك علاقة قوية بين الحاجة والندرة والنشاط الاقتصادي، لأن المبدأ الاساسي للنشاط الإقتصادي يأتي نتيجة حالتين :

أولاً– تعددالحاجات الإنسانية .

ثانياً– الندرة النسبية للموارد التي تشبع تلك الحاجاتالمحدودة .

ومن هذا يتبين أن للفرد حاجات ورغبات غير محدودة، بينما نجد أن الموارد التي تشبع تلك الحاجات محدودة نسبياً .

وعلى ذلك يحاول الإنسان أن يوفق بين الموارد المحدودة والحاجات غير المحدودة. وأغلب الحاجات الضرورية للإنسان كالمأكل والملبس والمسكن... الخ تبدأ منذ ولادته ولا تنتهي إلا بوفاته، وللحاجة خصائص معينة نلقي عليها بعض الضوء .

خصائص الحاجة :

١- **تعدد الحاجات** : ترتبط الحاجات بالرغبات وحيث أن الرغبات متعددة ومتطورة فالحاجات متعددة ومتطورة أيضاً .

وهذه الحاجات يزداد عددها كلما تقدم الإنسان في المدنية . فلو قارنا بين حاجاتنا اليوم وبين حاجاتنا في الامس ، أو بين حاجاتنا وحاجات أجدادنا لوجدنا ان الفرق شاسع وشاسع جداً .

٢- **قابلية الحاجات للإشباع** : تختلف الحاجات من ناحية قابليتها للإشباع، فالحاجات الضرورية كالمأكل والملبس يمكن إشباعها بسرعة أكبر من غيرها . أما الحاجات الكمالية كالملابس الفاخرة والسيارة والروائح العطرية فلا يمكن إشباعها بسرعة . فيما هنالك حاجات لا تصل إلى حد الإشباع وهي الحاجة إلى النقود لأنها تمثل الشكل المطلق للثروة، ووسيلة لسد مختلف أنواع الحاجات، كذلك الحاجة إلى العلم فأنها غير قابلة للإشباع .

٣- **قابلية الحاجات للإستبدال** : من الممكن إشباع حاجة بدل حاجة أخرى، أي يمكن استعمال سلعة محل سلعة أخرى أو خدمة محل خدمة أخرى، فالحاجة إلى الملابس يمكن إشباعها بالملابس الصوفية أو بالملابس القطنية ، والحاجة إلى التدفئة يمكن إشباعها بإستعمال مدفأة كهربائية أو استعمال الحطب أو الغاز... الخ .

٤- **الحاجات متكاملة ومترابطة** : إن الحاجات تكمل بعضها البعض، فهي متكاملة ومتلازمة . فالحاجة إلى السيارة يشبعها الحاجة الى البنزين والحاجة الى المسكن يشبعها الحاجة الى الكهرباء والمياه ...الخ .

٥- **الصفة الحركية للحاجة** : ترتبط الحاجات بمستوى التطور الذي وصل اليه المجتمع ففي حين تعتبر السيارة كمالية في المجتمعات المتخلفة، فإنها تعتبر ضرورية في المجتمعات الأكثر تقدماً .

٦- **قابلية الحاجة للتجزئة** : إن الحاجة قابلة للتجزئة، لأن كل مبلغ من المال الذي يشبع الحاجة يقابل جزءاً من تلك الحاجة .

الأموال

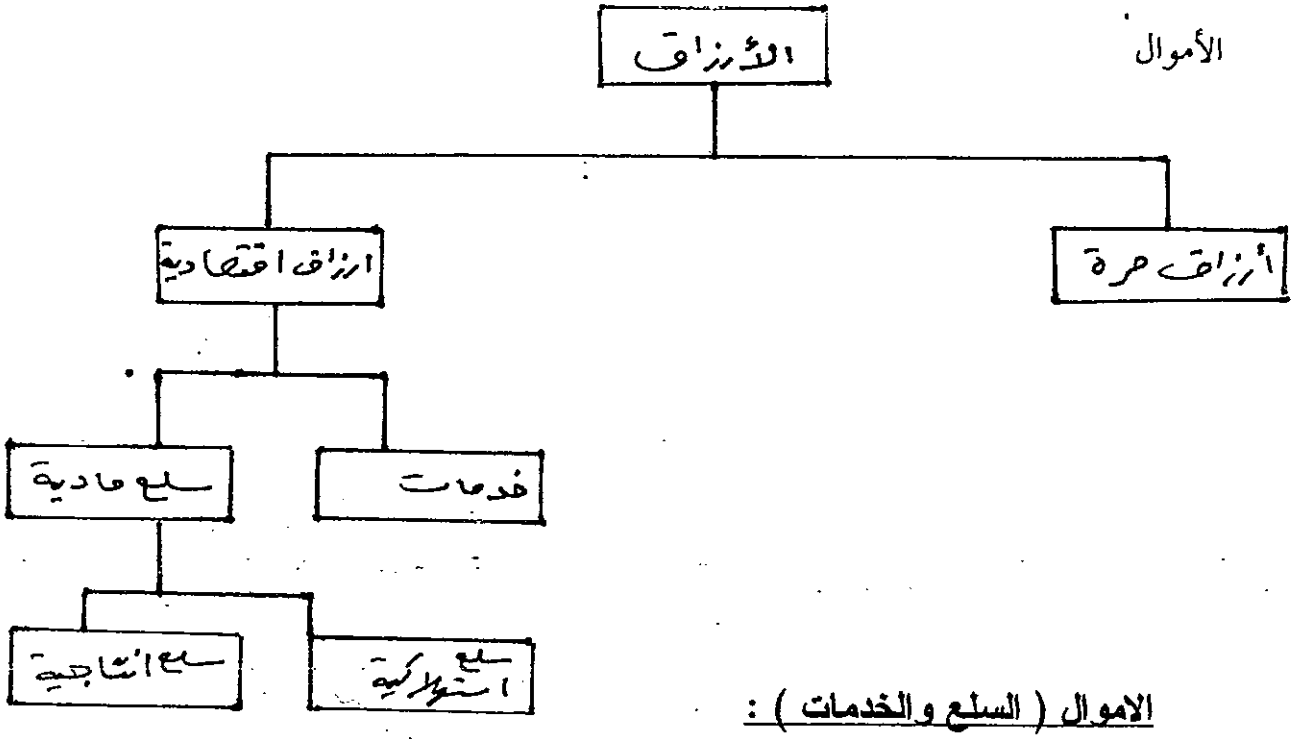

الاموال (السلع والخدمات) :

تعرف الأموال (الارزاق) بأنها كل السلع النافعة المادية وغير المادية (الخدمات) التي تشبع حاجة من حاجات الانسان . أما الأشياء غير النافعة لا تعد من قبيل السلع، وتقسم الأموال الى عدة أقسام هي :

أولاً : السلع الحرة :

هي الاشياء المتوافرة بكميات غير محدودة وتفوق كمياتها حاجة الإنسان إليها ويستطيع الإنسان الحصول عليها دون بذل مال أو جهد كالهواء والمياه في البحار والانهار الطبيعية، وأشعة الشمس،...الخ.

فالندرة النسبية لا تظهر بالنسبة لهذه الأموال ، لأن الحصول عليها لا يستلزم ثمناً ولا تدخل في دائرة المبادلة بين الناس .

ولكن من الممكن تحويل السلع الحرة الى سلع إقتصادية، إذا استلزم الحصول عليها، صرف بعض النفقات ودخلت في دائرة المبادلة كالمياه التي تُجر الى المنازل والمياه المعدنية التي تعبأ في عبوات والاوكسجين الذي يباع للمستشفيات... الخ

ثانياً : السلع الاقتصادية :

هي الأشياء المادية وغير المادية التي تحقق المنفعة للإنسان أي تشبع حاجة بشرية وتكون كمياتها متوافرة بشكل محدود وتدخل في دائرة المبادلة والتملك ويمكن تقسيم السلع الاقتصادية إلى قسمين :

أ – **الخدمات(السلع غير المادية)** : إن المهارات والكفاءات الشخصية عندما تُستغل وتُقدم للغير على شكل خدمات أو جهود تبذل، كخدمات المدرس والطبيب

والمحامي والحلاق... الخ . تصبح تتمتع بجميع خصائص السلع الإقتصادية من منفعة وندرة وقابلية للإنتقال والمبادلة .

ب – **السلع المادية(الثروة)** : عرف آدم سميث الثروة بأنها مقدار المال الموجود في وقت ما والذي يتصف بالصفات التالية:

- أن يكون نافعاً
- أن يكون محدود الكمية
- أن يكون قابلاً للتملك
- أن يكون قابلاً للمبادلة
- أن يكون مادياً

وهنالك عدة أصناف للثروة منها :

- **الثروة الشخصية** : وتشمل ما يمتلكه الشخص من الأموال التي يستعملها لإشباع حاجاته مباشرة، أي لإستهلاكه وإستهلاك عائلته كالطعام والملابس وأثاث البيت وغيرها.
- **الثروة الفردية** : وهي الاموال التي تملكها المشروعات الخاصة لإنتاج السلع والخدمات مثل الآلات، المواد الأولية، المنتجات ... الخ .
- **الثروة العامة** : وتتكون من أموال السلطات العامة كمؤسسات الدولة والمدارس والمستشفيات والمتاحف والمطارات والمصانع والمشروعات الزراعية والصناعية التي تمتلكها الدولة .
- **الثروة الوطنية** : وتتشكل من مجموع الثروات الشخصية والفردية والثروة العامة هذا وتقسم السلع المادية من حيث وظيفتها إلى : (السلع االإستهلاكية والسلع الإنتاجية) .

١– **السلع الإستهلاكية** : وتستعمل للإستهلاك المباشر، أي لإشباع حاجات الفرد مباشرة كالطعام والشراب ، الملابس والأثاث والسيارات وغيرها .

٢– **السلع الإنتاجية** : وهي السلع التي تدخل كلياً أو جزئياً أو تساعد في إنتاج سلع أخرى

وتقسم سلع الإنتاج إلى خمسة أقسام :

أ– **المواد الخام** : وهي المواد التي تدخل جزئياً أو كلياً في السلعة المنتجة مثال (القمح، القطن، المطاط الخام،والنحاس والحديد)

❖ أركان (عناصر) المشكلة الاقتصادية : راح الانسان و منذ ظهوره على مسرح التاريخ يسعى للحصول على عيشه غير ان الموارد لم تكن لتكفي حاجاته و رغباته سيما ان هذه الحاجات متعددة و متطورة و متباينة الاهمية، عندها ظهرت الحاجة الى تنظيم العلاقة بين الاحتياجات و الموارد بسبب مشكلتي الندرة و الاختيار، فمهما تعاظم الحجم المتاح من الموارد فإنه لن يكفي لإنتاج كل ما يتطلع اليه او يرغبه الانسان "فهذه مشكلة الندرة" و يحاول الانسان حل هذه المشكلة من خلال زيادة انتاج السلع و الخدمات التي تشبع تلك الحاجات، غير ان العناصر الانتاجية (الارض، العمل، رأس المال) التي تساهم في انتاج هذه السلع هي ايضا تتصف بالندرة فهذا هو الجانب الاول من المشكلة الاقتصادية و الناتج عن تعدد الحاجات و تطورها. اما الجانب الثاني فيتمثل بتباين اهمية الحاجات حيث انه على المجتمع ان يقرر ما هي السلع و الخدمات التي يلزم انتاجها قبل غيرها، و ما هي السلع التي يمكن الإقلال منها او حتى التنازل عنها و هذه مشكلة الاختيار.

إن الحل لهذه المشكلة يكون عن طريق توجيه او تخصيص الموارد المتاحة على استخداماتها المختلفة على ان يراعى عدة معايير هي:

١. ان يكون استخدام الموارد كاملاً اي عدم ترك موارد عاطلة.
٢. ان يكون تخصيص الموارد المتاحة على استخداماتها المختلفة أمثلاً (بالطريقة المثلى) اي عدم اهمال اي فرصة يمكن عن طريقها تحقيق الزيادة في الانتاج باستخدام نفس الحجم من الموارد.
٣. ان يتم تخصيص الموارد بالطريقة التي تضمن انتاج الخليط المطلوب من السلع و الخدمات طبقاً لأولويات التفضيل الجماعي.
٤. ان يتم توزيع السلع و الخدمات المنتجة بأفضل طريقة ممكنة على افراد المجتمع اي بالطريقة التي تحقق اقصى اشباع كلي ممكن.

❖ عناصر مشكلة الاختيار:

هناك عدة تساؤلات تطرح نفسها عند تخصيص الموارد المتاحة في المجتمع على استخداماتها المختلفة:

١. ما هي السلع و الخدمات التي يجب انتاجها و ما هي السلع او الخدمات التي يمكن التضحية بها؟ (ماذا ننتج؟)
٢. كيف يتم تنظيم انتاج ما تم اختياره من سلع و خدمات؟ (كيف ننتج؟)
٣. كيف يتم توزيع الانتاج من السلع و الخدمات توزيعاً يحقق افضل اشباع للحاجات؟ (لمن ننتج؟)

❖ تكلفة الفرصة البديلة: هي التكلفة الخاصة للحصول على قدر محدد من سلعة بدلالة ما يجب التنازل عنه من السلع الاخرى في مقابل الحصول على هذه السلعة. و لتوضيح الفكرة نتصور ان مجتمعاً ما يرغب افراده في انتاج سلع مدنية و سلع حربية. فإذا خصص المجتمع موارده في الانتاج الحربي فأقصى ما يمكن انتاجه الجزء الممثل بالمسافة الرأسية (وأ) و يمكن ان يقرر المجتمع استعمال موارده في انتاج سلع مدنية و تمثل بالمسافة الافقية (وب). و بذلك يستطيع المجتمع ان ينتج اي مزيج من النوعين معلوم يتمثل ذلك بأي نقطة واقعة على منحنى (أب) و الذي يسمى "منحنى امكانية الانتاج" و ينحدر من اعلى الى اسفل و من اليسار الى اليمين مقسماً الربع المحصور بين المحورين الى ثلاثة مناطق: منطقة المجموعات السلعية الممكنة – منطقة المجموعات السلعية غير الممكنة – منحنى امكانية الانتاج.

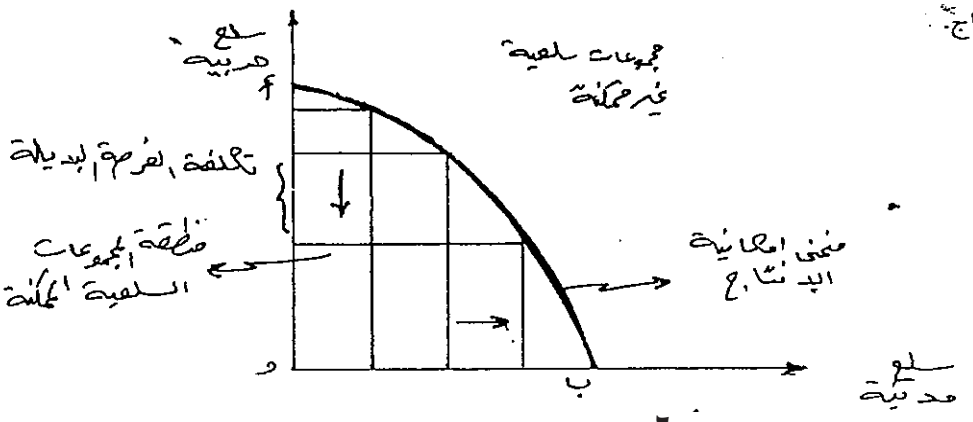

الفصل الثاني

الأسواق

*تعريف السوق:
يمكن تعريف السوق بأنّه المجال الذي تتفاعل فيه قوى العرض والطلب لسلعة أو خدمة ما تفاعلاً يؤدي الى تحديد ثمن لها أي أن السعر في السوق يتحدّد عندما تتوافق رغبة البائعين مع رغبة المشترين على بيع وشراء نفس الكمّية من سلعة ما عند سعر معيّن.

*وظائف الثمن (السعر):
يتحدّد السعر في السوق بتفاعل العرض والطلب، أما السعر فهو كمّية النقود التي يجب دفعها للحصول على السلع الاّ أن الثمن ليس فقط قيمة السلعة النقدية بل يلعب دوراً مهمّاً في الإقتصاد الوطني وذلك من خلال ما يلي:

١-توجيه الإنتاج:
يسترشد المنتجون بأسعار السلع التي يبيعونها في تقرير حجم إنتاجهم ومقدار استثماراتهم في حقول الإنتاج المختلفة.

٢-توزيع سلع الإستهلاك ومصروفات الأفراد:
تحدّد الأسعار إتجاه مصروفات المستهلكين، بحيث تقل بالنسبة للسلع المرتفعة الثمن وترتفع في حالة السلع المنخفضة الثمن.

٣-توزيع المداخيل:
إن الأجور والمرتبات هي أثمان الخدمات التي يقدّمها العمّال والموظفين وهي تختلف بإختلاف الخدمات التي يقدّمونها. أما بالنسبة للقطاعات الإنتاجية، فإرتفاع الأسعار تحدّد كذلك المداخيل التي يحصل عليها كل قطاع، فارتفاع الإنتاج الصناعي بالنسبة للإنتاج الزراعي يعني أن المنتجين الصناعيين يستلمون مداخيل مرتفعة بالنسبة لما يستلمه المنتجون الزراعيون.

الطلب والعرض

*تعريف الطلب:

يأتي الطلب على خدمة معيّنة من حاجة الفرد إليها. فحاجة الفرد للغذاء تدفعه لأن يطلب السلع الغذائية التي لها قابلية على إشباع تلك الحاجة، والطلب الإقتصادي يعني الرغبة في الشراء المعزّزة بالقدرة على الدفع كما يرتبط الطلب على أي سلعة بمستوى إشباع هذه السلعة لرغبة وحاجة المستهلك أي المنفعة التي يمكن الحصول عليها من خلال إستعمال أو إستهلاك هذه السلعة علماً أن منفعة الوحدة الأخيرة (الإضافية) من السلعة المستهلكة تتناقص مع زيادة الكميات المستهلكة وهذا ما يعرف **بقانون تناقص المنفعة الحدّية**. ولكن يجب الأخذ بالإعتبار أن المنفعة الإقتصادية للسلعة تختلف من شخص الى آخر كما أنّها تختلف بالنسبة للشخص الواحد من وقت الى آخر، والتصرّف العقلاني للمستهلك هو سعيه للحصول على أقصى منفعة بأقل كلفة ممكنة.

*العوامل المؤثرة في الطلب:

١-السعر: هناك علاقة عكسيّة بين سعر السلعة والكمّية المطلوبة منها فلو أخذت السلعة أسعاراً مختلفة نجد أن الكمّيات المطلوبة منها تتغيّر مع تغيّر السعر، فعندما يرتفع سعر السلعة يتّجه المستهلك لشراء سلع أخرى بديلة وبالتالي الإقلال من شراء السلعة التي إرتفع سعرها. والعكس صحيح وذلك عندما ينخفض سعر السلعة يميل المستهلك الى زيادة الكمّيات المطلوبة منها ويمكن التوضيح من خلال هذا الجدول:

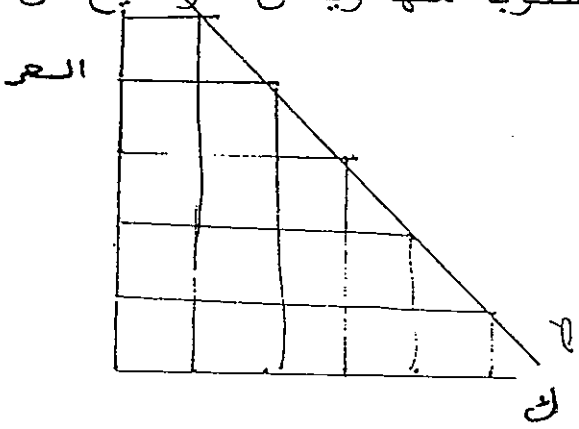

السعر	الكمّية المطلوبة
١	٥٠
٢	٤٠
٣	٣٠
٤	٢٠
٥	١٠

٢-دخل المستهلك:
يمثّل الدخل القوّة الشرائية للمستهلك والعلاقة بين دخل المستهلك وطلبه على سلعة معيّنة هي علاقة طرديّة موجبة، أي كلّما ارتفع الدخل ارتفع معه الطلب ولكن هذا لا يعني أن أي زيادة في الدخل سيؤدّي الى زيادة في الطلب على السلع وخاصّة الإستهلاكية الضرورية لأن أي إرتفاع في الدخل سيؤدّي الى زيادة الطلب على السلع والخدمات الكمالية وذلك حسب قانون (أنجل) كما أن الكمّيات المطلوبة من بعض السلع كالسلعة الرديئة حسب تعبير (جيفن) تنخفض الكمّية المطلوبة منها مع إرتفاع الدخل.

٣-أسعار السلع الأخرى:
إن أسعار السلع المرتبطة بهذه السلعة تؤثر على حجم الكمّية المطلوبة من هذه السلع. فإذا إرتفع سعر السلعة الأصلية إرتفع الطلب على السلعة البديلة، مثال: إن إرتفاع سعر السمن سيؤدي الى زيادة الطلب على الزيت. كذلك إذا إرتفع سعر السلعة المكمّلة ينخفض الطلب على السلعة الأصليّة، مثال: البنزين والسيّارات فعندما يرتفع سعر البنزين ينخفض الطلب على السيارات والعكس صحيح.

٤-ذوق المستهلك:
كلّما رغب المستهلك في سلعة معيّنة كلّما زاد من الطلب عليها والعكس صحيح.

*تعريف العرض:
العرض هو كمّية الأرزاق والسلع التي يعرضها المنتجون للبيع في الأسواق عند سعر معيّن أي أنّ المنتج يعرض كمّيات مختلفة عند أسعار مختلفة. العرض الفردي يصدر عن عارض معيّن أمّا العرض الجماعي فهو مجموع ما يعرضه البائعين في السوق.

*العوامل المؤثرة في العرض:

١-السعر: يرتبط العرض بالسعر- ذلك في ظل ثبات العوامل الأخرى- بعلاقة طرديّة موجبة أي أن إرتفاع السعر يؤدّي الى زيادة الكمّية المعروضة والعكس صحيح لأن زيادة السعر تعني زيادة الأرباح في ظل ثبات التكاليف وهذا يدفع بالمنتج الى زيادة إستثماره في هذا المجال

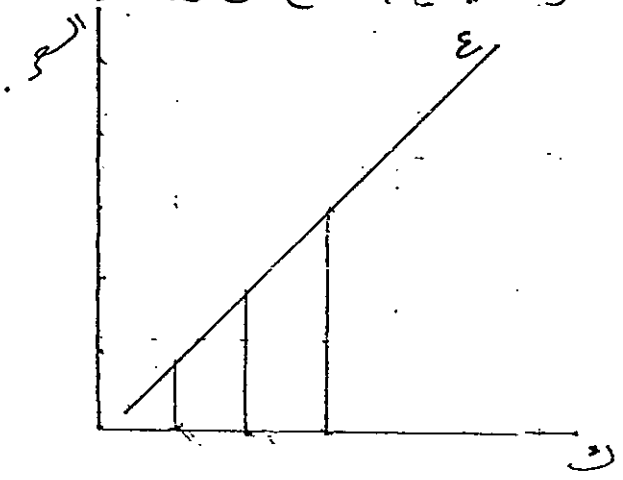

السعر	الكمّية المعروضة
١	١٠
٢	٢٠
٣	٣٠
٤	٤٠
٥	٥٠

منحنى العرض ينحدر من أدنى الى أعلى ومن اليسار الى اليمين ويدل على العلاقة الطرديّة الموجبة بين السعر والكميّة المعروضة.

٢-تكاليف الإنتاج:

إن سعر السلعة يتكوّن من التكاليف والأرباح، فكلّما إنخفضت التكاليف زادت أرباح المنتج وبالتالي كلّما إرتفعت التكاليف إنخفضت أرباح المنتج وهذا يؤدي الى تخفيض الكمّيات المعروضة في ظل ثبات العوامل الأخرى المحددة للعرض.

٣-القدرة على الإنتاج:

ويعني ذلك قدرة المنتج على التكيّف مع تقلّبات السوق أي يجب أن يقابل إرتفاع الطلب والأسعار زيادة في عرض المنتوجات.

٤-التقدّم التقني والفنّي:

كلّما إستطاع المنتج تحسين أساليب إنتاجه كلّما زاد من الكمّيات المعروضة.

*كيف يتحدّد السعر في سوق المنافسة التامة؟

يتحدّد السعر في سوق المنافسة التامّة عندما تتلاقى رغبة البائعين مع رغبة المشترين على بيع وشراء نفس الكمّية عند سعر معيّن فإذا كان السعر دون سعر التوازن فحتماً قوى العرض والطلب (قوى السوق) ستدفع بالسعر نحو نقطة التوازن الذي يتحدّد عندها السعر في السوق.

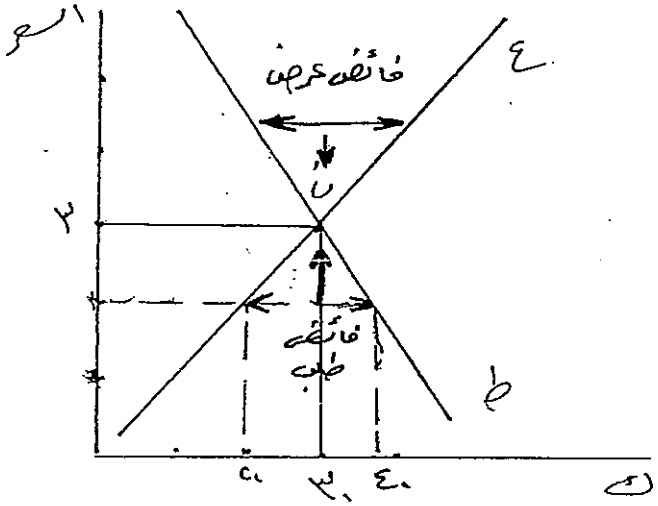

السعر	الكمّية المعروضة	الكمّية المطلوبة
١	١٠	٥٠
٢	٢٠	٤٠
٣	٣٠	٣٠
٤	٤٠	٢٠
٥	٥٠	١٠

*المرونات بالنسبة للسعر:

مرونة الطلب بالنسبة للسعر هي التغيّر في الكمّية المطلوبة نتيجة التغيّر في السعر، يهتم بدراسة المرونة كل من السلطات المالية والمنتج.

فبالنسبة للسلطات المالية فهي تهتم بدراسة مرونة الطلب للإعتماد عليها عند وضع سياستها الضريبية، فإذا كان هدف فرض الضريبة تحصيل الإيرادات المالية تفرض السلطات المالية الضريبة على السلع التي يكون الطلب عليها غير مرن، أمّا إذا كان الهدف من فرض الضريبة منع إستهلاك السلعة تُفرض الضريبة على السلع التي يكون الطلب عليها مرناً.

أمّا بالنسبة للمنتج فهو يهتم بدراسة مرونة الطلب لتحديد أسعاره وكمّية إنتاجه.

كما أن دراسة درجة مرونة الطلب تحدّد لنا ما إذا كانت السلعة ضرورية أو لها بدائل في السوق.

*مرونة العرض السعرية:

هو التغير النسبي في الكميّة المعروضة نتيجة التغير النسبي في السعر ويكون العرض كبير المرونة عندما يغير البائع أو المنتج الكميات المعروضة بنسبة أعلى من نسبة تغير السعر. وعندما تتغير الكمية المعروضة بنسبة أقل من نسبة التغير في السعر يكون العرض قليل المرونة، أما العرض الجامد فهو عندما لا يغيّر البائع أو المنتج في الكميّة المعروضة نتيجة التغيّر في السعر كما في الإنتاج الزراعي.

أنواع الأسواق

*سوق المنافسة التامة أو الحرة الكاملة:

لم تعد هذه الأسواق واقعية في الإقتصاديات المعاصرة خاصة بعد تدخل الدولة في توجيه النشاط الإقتصادي وكي تتحقق المنافسة الكاملة يجب توافر الشروط التالية:

- ضخامة السوق عدديّا أي وجود عدد كبير من البائعين والمشترين فالبائع نقطة في بحر العارضين والمشتري نقطة في بحر الطالبين وبالتالي أي عارض لا يؤثر دخوله أو خروجه من السوق على سعر السلعة في السوق وكذلك الأمر بالنسبة للمشترين .
- تجانس السلع أي أن السلع المعروضة في السوق تحمل نفس المواصفات .
- حرية الإنتقال الكاملة لعوامل الإنتاج والسلع من مكان الى آخرداخل السوق ويتضمن هذا أيضاً حريّة دخول وخروج المنشأة من والى السوق.
- حرية الأسواق أي لا يوجد أي تدخّل حكومي في تحديد الإنتاج والأسعار.
- علنية السوق أي العلم الكامل بظروف وأحوال السوق من جانب المستهلكين والمنتجين وأصحاب عوامل الإنتاج من حيث أسعار وتكاليف الانتاج وأسعار عناصر الانتاج.

*تكوّن السعر في سوق المنافسة التامة وتوازن المنتج المنافس:

كما رأينا أن السعر يتحدّد في سوق المنافسة التامة بتفاعل قوى العرض والطلب. والمنتج الفرد في هذه السوق يواجه منحنى طلب لا نهائي المرونة أي أنّه لو باع بسعر أعلى من سعر السوق فإنّه لن يستطيع أن يبيع أي كمية، وكذلك الأمر لو خفض سعره عن سعر السوق سيبيع كميّات كبيرة. لذا على المنتج الفرد أن يكيّف إنتاجه

*أنواع الإحتكار:

هناك أنواع مختلفة من الإحتكار ومن أهمّها ما يلي:

أ- إحتكار القلّة: يتمثّل هذا النوع بوجود عدد قليل من المنتجين في السوق وذلك بسبب تمركز المشروعات الذي عرفته الإقتصاديات الرأسمالية، وتكون العلاقة بين المنتجين إمّا صراع مستمر بحيث يقوم أحد المنتجين ببيع منتجاته في السوق بأسعار متدنّية جداً وقد تكون بأقل من التكلفة لطرد المنتجين الآخرين من السوق وبالتالي فرض أسعاره الإحتكارية، وإمّا الإتفاق في ما بينهم عبر إنشاء (الكارتل).

ب- إحتكار الثنائي أو المزدوج: ويتمثّل ذلك بإحتكار المنتج أو العارض والذي يقابله إحتكار على صعيد الطلب.

*المنافسة الإحتكارية:

تجمع هذه السوق بين صورتين رئيسيتين من الأسواق وهما المنافسة التامّة والإحتكار البحت أي أن هذا الشكل من الأسواق يعتبر أكثر صور الأسواق إقترابا من الواقع الإقتصادي.ولكي تكون السوق منافسة إحتكارية لابد من توفّر شرطين أساسيين:

١-التمييز بين المنتجات:

يكون للمنتج مجموعات من المستهلكين يفضّلون منتجاته المميّزة بعلامات تجارية خاصّة.

٢-تعدّد البائعين:

ويتمثّل ذلك بوجود عدد كبير من المنتجين ولكن أقل منه في حالة المنافسة التامة ولعل هذه الخاصة لا تسمح لكل منها بقدر كبير من الحريّة في تحديد الأسعار بسبب التفاوت المحدود في أسعار المنتجات.

الفصل الرابع

النقود ووظائفها

١- تعريف النقد

النقد هو أي شيء يلقى قبولاً عاماً كوسيط للتبادل وأداة للدفع.

من هذا التعريف نستطيع تحديد خصائص النقد الحديث وهي:

أ - النقد سلعة إقتصادية من نوع خاص فهي تُشبع حاجة التبادل

ب - النقد سلعة تبادل تتميز بقبول عام

ج - للنقد قبول جماعي ضمن مجتمع محدد، فالعملة الوطنية تتمتع بالقبول العام المدعوم بقوة القانون على مستوى الوطن وليس بالضرورة أن تكون النقود سلعة ملموسة، فقد تكون لا شيء أي عبارة عن قيود في دفاتر البنوك مثل النقود المصرفية.

ولكن بالنسبة للنقود المتمثلة بسلعة ما يجب ن تتميز بالخصائص التالية:

- الندرة النسبية
- قابليتها للتجزئة
- صغر حجمها وسهولة حملها
- وجود ثبات نسبي في قيمتها
- عدم قابليتها للتلف والإهلاك

١- وظائف النقود

أ- النقد وسيط للتبادل: إن الصعوبات التي واجهتها عملية المقايضة هي التي دفعت بالإنسان لاكتشاف النقود كوسيلة للتبادل. لذلك تعتبر هذه الوظيفة من أهم الوظائف التي تقوم بها النقود، فبدلاً من مقايضة سلعة بسلعة أخرى، أصبحت كل السلع يمكن مبادلتها بالنقود. وأخذت عمليات التبادل " سلع ← نقود ← سلع"، أي قسمت عملية المبادلة الى قسمين:

الاولى: بيع السلعة لقاء النقد

الثانية: شراء السلعة بهذا النقد

أي أن النقود أعطت للإنسان حرية الإختيار في البيع والشراء في أي وقت ومكان يريد.

ب – النقد مقياس للقيمة:

الـــنقود هـــي وحدة قياس لقيم السلع الإقتصادية، وبالتالي هي وحدة تحاسب. فالعملة الوطنية هي وحدة قياس تقاس بها قيم السلع والخدمات على أراضي البلد.

ج– النقد أداة للإدخار أو مخزن للقيم:

إضـــافة لاســـتخدام النقود في شراء ما يحتاجه الفرد في الوقت الحاضر فهي تُستخدم أيضاً لشراء ما يحـــتاجه الأفراد في المستقبل، أي أن الأفراد يحتفظون بجزءاً من مداخيلهم الحالية لإنفاقها مستقبلاً. فالـــنقود في هذه الحالة أداة للإدخار خاصة وأن قيمتها تبقى ثابتة نسبياً في حال استقرار الأسعار. وبهذا يسمح ادخار النقد بنقل القوة الشرائية عبر الزمن.

و– النقد كمعيار للمدفوعات الآجلة

يقـــوم الأفراد بشراء السلع والخدمات التي يحتاجون اليها في الحال على أن يتم التسديد في المستقبل. كمـــا أنه قد يُبرم عقد بين طرفين على أساس أسعار معينة لسلعة ما، لكن التسليم والتسديد يتم في وقت لاحق. وهذا يستلزم شرطاً أساسياً هو احتفاظ النقد بقيمة ثابتة لفترة طويلة.

لقد تخطى النقد حالياً وظائفه التقليدية كوسيط للتبادل وأصبحت له وظائف اقتصادية أهمها:

النقد أداة لتحريك عجلة الانتاج

إن زيـــادة الإصدار النقدي تؤدي الى ارتفاع مستوى الطلب مما يدفع بالمنتجين الى زيادة انتاجهم. وهـــذه الـــزيادة في الإنـــتاج تؤدي الى زيادة المداخيل والتي بدورها تؤدي الى زيادة الطلب مجدداً وبالتالي زيادة جديدة في الإنتاج أي تحريك عجلة النشاط الإنتاجي الإقتصادي.

النقد أداة لإعادة توزيع الدخل

إن ارتفـــاع الأسعار الناتج عن زيادة كمية النقد المتداول لا يؤثر بنسبة واحدة وبوقت واحد على جميـــع الســـلع وجميع القطاعات. فهناك فئات قادرة على حماية نفسها من آثار التضخم كالتجار، وهناك فئات أخرى تتحمل إرتفاع الأسعار.

ومـــن هـــنا يظهر أن التغير في كمية النقد المتداول يؤدي الى انتقال الثروة من شريحة اجتماعية الى أخرى وبالتالي تبديل طريقة توزيع الدخل بين فئات المجتمع.

النقد أداة سيطرة

أن السلطة التي تدير النقد قادرة بواسطة هذه الأداة على التأثير في حجم واتجاه ونوعية النشاط الإقتصادي بكامله.

٢- التطور التاريخي للنقود

صاحب تطور وظائف المجتمع الإقتصادية تطوراً في أشكال وأنواع ونظم النقود المستخدمة:

أ- المقايضة

بدأت ومع ظهور تقسيم العمل بين الأفراد في المجتمعات البدائية الحاجة الى التبادل. وكانت هذه العملية عبارة عن مقايضة سلعة بسلعة أخرى.

بعد اكتشاف وسائل الإنتاج البدائية بدأت عملية التخصص وتقسيم العمل في الإنتاج. وظهرت فوائض الإنتاج لدى الناس مما دفع بهم الى إجراء عمليات تبادل للسلع والخدمات. وكانت تتم هذه العملية في المناسبات والأعياد.

وعُرفت بنظام المقايضة وهي عبارة عن تبادل سلعة/مقابل/سلعة.

ولنجاح عملية المقايضة يجب توافر الشروط التالية:

- الرغبة المزدوجة في التبادل
- أن تتم العملية في نفس الزمان والمكان
- سهولة تقييم السلع المتبادلة

إلا أنه في حال عدم توفر هذه الشروط تصبح العملية معقدة جداً بحيث يستحيل معها إجراء أي عملية تبادل. مما دفع بالإنسان للبحث عن وسيلة وطريقة أخرى للتبادل وهي النقود.

ب- البضاعة النقدية (النقود السلعية)

وهي عبارة عن سلع أو سلعة اصطلح أهل زمان ومكان معينين على قبولها ثمناً لبضاعتهم ومن النقود السلعية التي استخدمت عبر التاريخ البشري هي:

الماشية، الفراء، الجلود، أوراق التبغ، أدوات الصيد، الحلي والجواهر، الملح... الخ.

ولكن قابلية هذه السلع للتلف، وحاجتها الى مساحات للتخزين، وضرورة الإنفاق للمحافظة عليها، وعدم قابليتها للتجزئة. كل ذلك دفع الى اختيار بعض المعادن لا سيما النفيسة كنقود.

ج- **النقود المعدنية**

استخدم الإنسان بداية المعادن على اختلافها كنقود (النحاس، البرونز، الفضة، الذهب... الخ) وقد اعتمدت هذه المعادن من خلال وزنها لأنها لم تكن بنفس الحجم أو بنفس الشكل.

وفي مرحلة لاحقة إنتقلت المجتمعات من مرحلة النقد المعدني الموزون الى النقد المعدني المسكوك، حيث توحد شكل القطعة النقدية ووزنها وأصبح إستعمالها يعتمد على العدد أي النقود المعدودة وتدريجياً تراجع إستعمال المعادن العادية واقتصر الأمر على استعمال المعادن الثمينة، وهي الذهب والفضة لما يتميزان به فهما:

- لا يتأثران بالعوامل الطبيعية
- تجانسهما
- مرغوبان من الجميع في كل زمان ومكان
- ندرتهما

و- **النقود الورقية**

ظهرت النقود الورقية في أواخر القرن الثامن عشر في انجلترا. عرفت المجتمعات نوعين مختلفين من النقود الورقية:

١- النقد التمثيلي

وهو عل شكل شهادات ايداع تمثل قيمتها الإسمية قيمة الوديعة الذهبية المودعة لدى مُصدر هذه الأوراق.

٢- النقد الإعتباري

وتُصدره المصارف وتكون الودائع من النقد المعدني أقل من قيمة الأوراق التي يضعها في التداول. وهو نقد رمزي أي أن قيمة السلعية في حد ذاتها لا تساوي شيئاً، وهو غير قابل للإبدال بمعدن ثمين. وتستند قيمته النقدية الى قوة القانون والقبول العام له كوسيط في المبادلات.

ه- **النقود المصرفية (نقود الودائع)**

تعتبر النقود المصرفية أو نقود الودائع من أهم أنواع النقود الإئتمانية. وهي عبارة عن حسابات تفتحها البنوك للمودعين ويتم نقل ملكيتها بواسطة الشيكات، وبطاقات الدفع والشيك بحد ذاته لا يمثل نقوداً وإنما هو أداة للتداول لهذا النوع من وسائل الدفع. والنقود المصرفية لا تتمتع بقوة القانون كما هو الحال بالنسبة للنقود الورقية الإلزامية.

الفصل الخامس

المصارف

١- **تعريف المصرف :** عرّف قانون النقد والتسليف اللبناني المصرف كما يلي " تدعى مصرفاً المؤسسة التي موضوعها الأساسي أن تستعمل لحسابها الخاص في عمليات تسليف الأموال التي تتلقاها من الجمهور ".

يتبين من خلال هذا التعريف أن المصرف يقوم بمهمة الوسيط بين الادخار والاستثمار، بحيث يتلقى الودائع من الأفراد والمؤسسات ويقدم كقروض وتسليفات للمقترضين وللمستثمرين ويحقق المصرف أرباحا هي الفرق بين الفوائد التي يحصل عليها من المقترضين والفوائد التي يسددها للمودعين.

٢- **نشأة المصارف:**

إن أول نظام مصرفي مكتوب عرفه التاريخ هو الذي وضعه " حمورابي" عام ١٨٠٦ ق.م. في بلاد ما بين النهرين ، بعد هذا التاريخ انشيء أول مصرف في القرن السادس عشر ميلادي وهو بنك امستردام سنة ١٦٠٩. أما أشهر المصارف الأقدم في العصور الحديثة فهي على الشكل التالي ؛ بنك امستردام (١٦٠٩) ، بنك هامبورغ (١٦١٩)، بنك السويد (١٦٥٦)، بنك إنكلترا (١٦٩٤)، بنك اسكتلندا (١٦٩٥) ، بنك فرنسا (١٨٠٠) الخ.....

٣ - **نشوء المصارف في لبنان :**

توزعت المصارف في لبنان حسب تسلسل نشوئها على الشكل التالي :

البنك العثماني (١٨٥٦) م
بنك كريدي ليونه الفرنسي (١٨٧٥) م
بنك فرعون وشيحا (١٨٧٦) م
الشركة المصرفية اللبنانية (١٨٩٩) م

أما خلال فترة الانتداب الفرنسي للبنان أنشأت المصارف التالية:

بنك سوريا ولبنان(١٩١٩)
التسليف العقاري الجزائري التونسي (١٩٢١)
البنك التجاري للتجارة والصناعة (١٩٢٧)
الشركة الجزائرية للتسليف والصيرفة (١٩٣١)
بنك دي روما (١٩١٩)
بنك مصر ولبنان(١٩٢٩)

ومن المصارف الوطنية : بنك طعمة (١٩١٩)، بنك الاعتماد الوطني (١٩٢٠)، بنك يوسف العلاتي وأولاده (١٩٢٤) الخ....

ومن البنوك العربية البنك العربي (١٩٤٣)، والقطاع المصرفي في لبنان يعود إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية حيث ارتفع عدد المصارف إلى ٩٢ مصرف مطلع عام ١٩٦٦.

٤- **وظائف المصرف:**

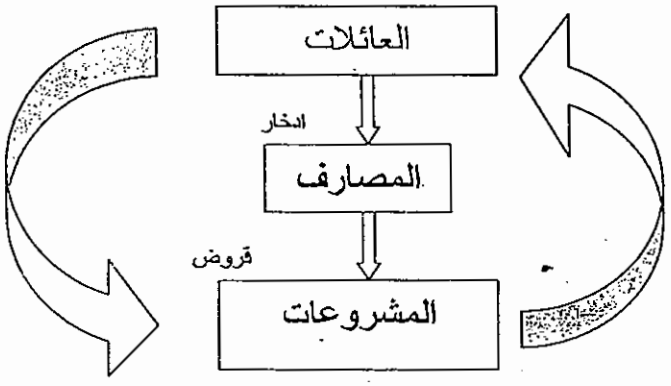

يُظهر التدفق الدائري للدخل الوظائف الأساسية للمصرف والتي يمكن تلخيصها على الشكل الآتي :

- جمع الودائع والمدخرات من الداخل والخارج ، وتقديمها على شكل قروض وتسليفات لمختلف الأفراد والمؤسسات في القطاعات .
- خلق النقود المصرفية التي تساهم في زيادة العرض النقدي وبالتالي حجم الطلب ودفع جملة النشاط الاقتصادي
- تقديم خدمات متنوعة إلى عملائها من خلال : تثمير أموالهم في نشاطات اقتصادية منتجة، حفظ الأشياء الثمينة وحراستها، تحصيل الشيكات ، تسديد الفواتير ، تحصيل وتسديد الكمبيالات ، بيع وشراء الأسهم والسندات وتحصيل كوبوناتها، فتح اعتمادات الاستيراد والتصدير، تقديم الكفالات المالية ، إدارة بطاقات الدفع والائتمان الخ....

أ- موارد المصارف واستخداماتها

١- موارد المصارف :

توزع موارد المصارف بين ثلاث مجموعات :

أ. الرساميل الدائمة : هي أموال أصحاب المصرف (المساهمون) والتي تشمل الرأسمال والاحتياطات . ونسبتها ضئيلة بلغت ٦,٤٤ % في لبنان نهاية عام ٢٠٠٠.

ب. الموارد التجارية : وهي ودائع العملاء من القطاع الخاص والقطاع العام والعالم الخارجي ونسبتها من مجموع موارد المصارف بلغت ٩٠ % في نهاية عام ١٩٩٧.

ت. موارد الخزينة: وهي عبارة عن الأموال التي تحصل عليها المصارف من السوق النقدية والمالية ، وتكون على شكل ودائع من مصارف أخرى (مقيمة أو غير مقيمة) أو قروض تحصل عليها مقابل إصدار سندات دين يكتتب بها الأفراد والمؤسسات. وتشكل هذه الموارد حوالي٣,٥% من إجمالي الموارد في نهاية العام ١٩٩٧ .

وتشكل ودائع الزبائن المصدر الأساسي للمصرف ويمكن تصنيفها حسب معايير عديدة :

معيار نوع الوديعة

١ - ودائع تحت الطلب : هي أموال يودعها المدخر في المصرف ويُعطى مقابل ذلك دفتر شيكات

٢- ودائع لاجل : وهي أموال يودعها المدخر في المصرف لفترة زمنية محددة (شهر ، ٣ اشهر ، ٦ اشهر...الخ) يلتزم المصرف للمودع دفتر توفير تسجيل فيه عمليات الإيداع والسحب . لا تفتح المصارف حسابات الادخار إلا للأفراد المقيمين والجمعيات التي لا تستهدف الربح.

٣- شهادات الإيداع : وهي مستند يصدره المصرف مقابل الوديعة التي تكون في هذه الحالة ذات مبلغ كبير ومجمدة لأجل .ويحق للمودع أن يبيع هذه الشهادة في السوق بعد تجيرها ويتم تداولاها بين عدة أشخاص في حين أن المصرف لا يدفع قيمة الوديعة وفوائدها إلا عند الاستحقاق.

٢- استعمالات المصارف : إن الأموال التي يحصل عليها المصرف من المودعين يوظفها في السوق مقابل فوائد أعلى من الفوائد التي يسددها للمودعين لكي يحقق الأرباح . ويمكن توزيع الاستعمالات المصارف إلى ثلاثة مجموعات :

أ. الموجودات أو القيم الثابتة وهي على نوعين:

- القيم المادية وتشمل الأبنية والأثاث و المفروشات والتجهيزات والسيارات التي يملكها المصرف.
- القيم المالية وهي الأسهم التي يملكها المصرف في شركات أخرى .

تشكل القيم الثابتة ٣,٢٥% من إجمالي استعمالات المصارف نهاية العام ٢٠٠٠ .

ب. الاستعمالات التجارية : وهذه تشكل الوظيفة الاقتصادية الأساسية للمصرف الذي يقدم التسليفات للقطاعين العام والخاص وبالعملة الوطنية والأجنبية ولآجال قصيرة ومتوسطة وطويلة

ت. استعمالات الخزينة : هي التوظيفات السائلة:
- الأموال الموجودة في الصندوق وتشكل ٢% فقط.
- ودائع لدى المصرف المركزي وتتوزع في لبنان على:
١- ودائع لحين الطلب يجب ألا تقل عن الاحتياطي الإلزامي
٢- ودائع من يوم إلى ٣٠ يوم
٣- ودائع لأجل بالعملات الأجنبية بين أسبوع وسنتين .

- الإكتتاب بسندات الخزينة
- إيداعات لدى مصارف غير مقيمة

أنـــواع المصـــارف Les Divers Sortes de Banque

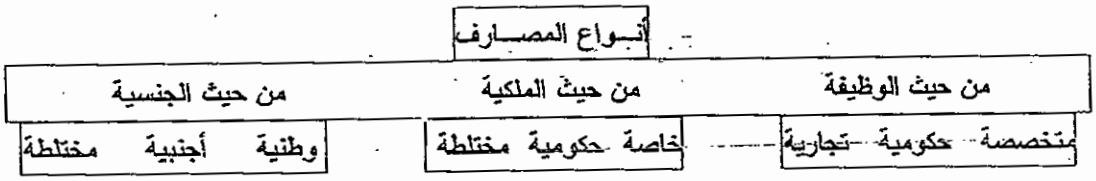

- يمكن تقسيم المصارف بالنسبة للملكية إلى ثلاثة أنواع: بنوك حكومية ، خاصة ، مختلطة.
- كما يمكن تقسيم البنوك بالنسبة للجنسية إلى ثلاثة أنواع: بنوك وطنية ، أجنبية ، مختلطة.
- أما من ناحية الوظيفة فيمكن تقسيم البنوك إلى التالي:

أولا": البنوك التجارية Les Banques Commerciales :

وهي بنوك الودائع قصيرة الأجل. تقوم هذه البنوك بقبول أموال المودعين التي تستحق عند الطلب أو بعد فترة قصيرة من الزمن (الأجل). كما تقوم بعمليات لحساب عملائها كشراء وبيع الأوراق المالية وتحصيل "كوبونات" هذه الأوراق وتحصيل قيمة الأوراق التجارية وخصم الكمبيالات وقبولها وشراء وبيع العملات الأجنبية والقيام بأعمال الإعتمادات المستندية.

ثانيا": البنوك المتخصصة Les Banques Specialises :

أ – **بنك التسليف الزراعي:** والغرض من قيامه هو إمداد المزارعين بالأسمدة والأموال اللازمة للخدمات الزراعية لزيادة الإنتاج الزراعي.

ب – **بنك التسليف الصناعي:** والغرض من قيام هذا البنك هو إقراض وتمويل المشاريع الصناعية ويعطي هذه القروض إلى مدة قصيرة (في حدود السنة) ومدة متوسطة (في حدود ٥ سنوات) ومدة طويلة (بين ١٠ و ٢٠ سنة).

ج – **بنك الأعمال:** والهدف من قيام هذا البنك هو معاونة رجال الأعمال والشركات من خلال تقديم القروض لهم بهدف زيادة قدراتها الإنتاجية.

د – **بنك التسليف العقاري:** ويتخصص في تقديم القروض لشراء الأراضي كما يقوم برهن العقارات لقاء التسليفات التي يمنحها.

ه – **بنك الإسكان** : أنشئ هذا البنك في لبنان بهدف تسليف المواطنين لشراء مساكن وذلك بقروض طويلة الأجل وبفوائد مخفضة.

ثالثاً": البنك المركزي :

أ – البنك المركزي اللبناني (مصرف لبنان) Le Banque central :

أنشئ مصرف لبنان بموجب قانون النقد والتسليف بتاريخ ١ آب ١٩٦٣ تحت إسم مصرف لبنان ، وهو شخص معنوي يتمتع بالإستقلال المالي والإداري.

حدد رأسماله ب ١٥ مليون ليرة لبنانية مدفوعة بكاملها من الدولة اللبنانية.

تتشكل إدارة المصرف من "حاكم" يعاونه ثلاثة نواب حاكم ، ومن مجلس مركزي ومن لجنة إستشارية.

ب – خصائص البنك المركزي:

١ – يحتل مركز الصدارة وقمة الجهاز المصرفي وذلك من خلال صلاحياته في الرقابة على البنوك ، وما له من قدرة على خلق وتدمير النقود القانونية.

٢ – يحول الأصول الحقيقية إلى أصول نقدية والعكس بالعكس.

٣ – يشرف على النظام المصرفي في البلاد ومؤتمن على رسم السياسة النقدية.

٤ – هدفه تنظيم النشاط النقدي والمصرفي والإقتصادي وليس تحقيق الربح.

ج – وظائف البنك المركزي:

١ – إصدار النقود القانونية (البنكنوت):

إن انفراد البنك المركزي بإمتياز إصدار النقود القانونية في البلاد ميزته عن البنوك التجارية وبذلك أصبحت لأوراق البنكنوت قوة إبراء غير محدودة وملزمة وترتب على ذلك:

– زيادة ثقة جمهور المتعاملين في أوراق النقد المصدرة

– تمكين البنك المركزي من التأثير في حجم الإئتمان المصرفي

– تحكم البنك المركزي بكمية الأوراق النقدية المصدرة

إن عملية إصدار هذه النقود تكون من خلال تحويل أصول حقيقية أو شبه نقدية أو حتى نقود (ذهب ، عملات أجنبية، حوالات أو سندات) إلى أوراق بنكنوت والتي تعتبر خصوماً" على البنك المركزي. وهذه الأصول تعتبر غطاء الإصدار للنقود القانونية.

ومن الملاحظ أن تعادل الأصول الحقيقية مع النقود المصدرة (الخصوم) هي أساس كل عملية إصدار والغاية منها تحقيق التوازن بين الإنتاج الحقيقي لإقتصادها وتداول هذا الإنتاج بواسطة وحدات النقد.

٢ – البنك المركزي بنك الحكومة ومستشارها المالي:

يعتبر البنك المركزي هو بنك الحكومة من خلال:

– إقراض الحكومة عند الحاجة عن طريق إصدار عملات ورقية جديدة مضمونة بالسندات والأذون التي تقدمها الحكومة.

- الإحتفاظ بحسابات المصالح والمؤسسات الحكومية
- إصدار ودفع الفوائد وتسديد قيمة القروض نيابة عن الحكومة
- تقديم الإستشارات المالية والنقدية إلى الحكومة

٣ – البنك المركزي بنك البنوك:

- تلتزم البنوك التجارية بإيداع جزء من رصيدها النقدي في البنك المركزي يعادل نسبة معينة من إلتزاماتها.
- البنك المركزي مكلف بالإشراف الإداري والفني على البنوك التجارية
- يقوم البنك المركزي بدور الوسيط بين البنوك التجارية بمناسبة تسوية الديون والحقوق الناشئة عن تعدد المعاملات من خلال ما يسمى بغرفة المقاصة. ولتوضيح الفكرة:

نفترض أن البنك x بحوزته شيكات بقيمة ٥٠٠،٠٠٠ ل مسحوبة على البنك y . والبنك y بحوزته شيكات مسحوبة على البنك x بقيمة ٤٠٠،٠٠٠ ل ل . ففي غرفة المقاصة تسوى هذه العلاقة من خلال سحب ١٠٠،٠٠٠ ل من رصيد حساب بنك y ووضعها في حساب بنك x الموجود لدى المصرف المركزي.

٤ – البنك المركزي والسياسة النقدية:

يستطيع البنك المركزي أن يتحكم بوسائل الدفع عن طريق التحكم بحجم الإصدار وحجم النقود المصرفية (نقود الودائع). لذا فالبنك المركزي ينفذ سياسة نقدية لتحقيق أهداف إقتصادية وبذلك يكون أمام ثلاث اتجاهات:

- **الإتجاه التوسعي:** ويكون عن طريق خفض سعر الفائدة وتشجيع الإئتمان بقصد زيادة حجم وسائل الدفع وتسريع وتيرة النشاط الإقتصادي.
- **الإتجاه التقييدي:** عن طريق رفع سعر الفائدة وتقييد الإئتمان والإقراض وتشجيع الأفراد على الإدخار، وبالتالي الإقلال من حجم وسائل الدفع وكبح جماح التضخم لتثبيت الأسعار وعدم المطالبة بزيادة الأجور.
- **الإتجاه المرن حسب الظروف:** وهذا الإتجاه يناسب البلدان التي تعتمد في الغالب على الزراعة الموسمية أو على تصدير المواد الأولية إلى الخارج بحيث يزيد البنك المركزي من حجم وسائل الدفع عند مرحلة بدء الزراعة ويقلل من حجم هذه الوسائل عند مرحلة بيع المحصول لتخفيض آثار التضخم.

٥ – رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية (أدوات السياسة النقدية):

من أجل تحقيق الأهداف الإقتصادية المطلوبة يعتمد البنك المركزي على عدة وسائل يستطيع من خلالها زيادة أو تخفيض وسائل الدفع (النقود القانونية والنقود المصرفية) وهي:

١ – سياسة سعر الخصم: وهو عبارة عن سعر الفائدة أو الثمن الذي يتقاضاه البنك المركزي لقاء إعادة خصم الأوراق والسندات وتقديم القروض قصيرة الأجل للبنوك التجارية وسياسة سعر الخصم هي عبارة عن لجوء البنوك التجارية إلى البنك المركزي لإعادة خصم ما لديها من أوراق تجارية وسندات بمعنى أن يحل البنك المركزي محلها في الدائنية مقابل أن يقدم لها السيولة اللازمة في شكل أوراق نقدية لقاء فائدة يحصل عليها البنك المركزي. فعندما يريد البنك المركزي تقييد حجم الإئتمان يرفع سعر إعادة الخصم للحد من قدرة البنوك على منح الإئتمان وبالعكس يخفض سعر الفائدة (سعر الخصم) لزيادة قدرة البنوك على منح الإئتمان.

٢ – سياسة السوق المفتوحة: يحاول البنك المركزي من خلال هذه السياسة التأثير في سيولة البنوك التجارية وقدرتها على خلق الإئتمان من خلال اللجوء إلى :

– عرض أي بيع بعض الأصول الحقيقية كأذون الخزانة أو بعض الأوراق المالية والتجارية لإمتصاص السيولة النقدية وبالتالي التأثير على الطلب وكبح جماح التضخم الإقتصادي.

– طلب أي شراء هذه الأصول (أذون الخزانة والأوراق المالية والتجارية) لتزويد السوق بالسيولة النقدية اللازمة بهدف تنشيط الوضع الإقتصادي .

<u>سياسة الإحتياطي الإلزامي</u>: نصت التشريعات على إلزام كل بنك تجاري بالإحتفاظ بنسبة معينة من أصوله النقدية وودائعه في شكل رصيد دائم لدى البنك المركزي للتحكم بقدرة البنوك التجارية على خلق الإئتمان.

ففي حالة التضخم الإقتصادي يرفع البنك المركزي هذه النسبة للحد من قدرة البنوك على خلق الإئتمان. وفي حالة الإنكماش والجمود الإقتصادي يخفض نسبة الإحتياطي الإلزامي ليزيد من قدرة البنوك على خلق الإئتمان.

ولتوضيح الفكرة نفترض أن البنك التجاري تلقى مئة وحدة نقدية كإيداع جديد وكانت نسبة الإحتياطي الإلزامي ١٥ ٪ فعندئذ تكون ميزانية البنك المذكور وقدرته على خلق الإئتمان كالآتي:

أصـــول	خصـــوم
١٥ احتياطي إلزامي	١٠٠ ودائع
٩٠ قروض	
١٠٠	١٠٠

أما إذا قرر البنك المركزي رفع نسبة الإحتياطي القانوني إلى ٢٠ ٪ فتكون للبنك التجاري الميزانية التالية:

<u>أصول</u>	<u>خصـــوم</u>
٢٠ احتياطي إلزامي	١٠٠ ودائع
<u>٨٠ قروض</u>	
١٠٠	١٠٠

الفصل السادس

السوق النقدي

هـــو المجـــال الذي يتم من خلاله تفاعل قوى العرض والطلب على النقود. ويعـــود هذا التحديد للسوق النقدي إلى الإقتصادي الشهير كينز، الذي أرسى دعائم النظرية النقدية الحديثة.

أولاً: الطلب على النقود :

كان الفكر الكلاسيكيي يعتبر أن الدافع الوحيد لطلب الأفراد على الإحتفاظ بالنقود هو بهـــدف تلبية دافع المعاملات، وهذا ينسجم مع وظيفة النقود الوحيدة كوسيط للتبادل. أما في الفكر الكينزي فثمة دوافع أخرى لطلب النقود، وأهمها دافع المضاربة. ووفقاً لذلك يمكننا القول أن الطلب على النقود أو الطلب على السيولة ينبثق من ثلاثة دوافع هي :

أ-دافع المعاملات أو المبادلات: وهو يمثل دافع الأفراد لطلب النقود لتمويل معاملاتهم اليومية الجارية (من مأكل وملبس ومسكن..) وكذلك يمثل دافع المشروعات للإحتفاظ بنقود لتمويل الإحتياجات الجارية لعملية الإنتاج. وبالنسبة للأفراد يعرف هذا الدافع بإسم دافع الدخل، أما بالنسبة للمشروعات فيعرف بإسم دافع التجارة. ويمكننا القول بأن الطلب على النقود بدافع المبادلات (بشقيه، دخل وتجارة) يتأثر مباشرة بحجم الدخل القومي .

ب-دافع الإحتياط للطوارئ: يحتفظ الأفراد والمنشات بإحتياطي من الأرصدة النقدية إلى جانب الإحتياطي الذي يحتفظون به مقابل المبادلات بغرض مواجهة أي حوادث طارئة غير متوقعة (كالسفر أو المرض أو تغير برنامج المشروعات..) ويتأثر حجم الأرصدة المحتفظ بها ضد الطوارئ بعوامل عديدة منها درجة إمكانية الحصول على إئتمان من سوق النقد وكذلك درجة التأمينات الإجتماعية الموجودة في المجتمع .

ج-دافع المضاربة: إن مشكلة الفرد تكمن في إدارة محفظة الأوراق المالية، بحيث يحتفظ بجزء من ثروته في شكل نقود سائلة وجزء آخر في شكل أوراق مالية. وحيث أن كمية الثروة المحتفظ بها في هذه المحفظة محدودة. لذا تتنافس النقود السائلة

الفصل السابع

التضخم

أولا" : التعريف : التضخم هو ظاهرة اقتصادية عالمية تصيب الاقتصاديات المتطورة والمتخلفة على السواء . ويتمثل التضخم بزيادة الطلب الكلي على العرض الكلي أي اختلال التوازن بين السيولة النقدية وكمية السلع والخدمات المعروضة برافقه ارتفاع متواصل في الأسعار وانخفاض القوة الشرائية للنقود .

ثانيا" : أسباب التضخم :

أ. التضخم الناتج عن الطلب : وسببه زيادة كمية النقود والتي تترجم زيادة في الطلب مما يؤدي إلى اختلال التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي . ويحدث هذا التضخم عندما يكون الاقتصاد الرأسمالي قد وصل إلى حالة التوظف الكامل للموارد أي بمعنى آخر لا يستجيب الإنتاج للزيادة في الطلب مما ينعكس مباشرة بارتفاع في الأسعار وهذا التضخم يطلق عليه التضخم بدافع الطلب .

ويمكن القول بأن هذا التضخم يحدث عند زيادة الطلب الكلي وثبات العرض الكلي .

ب. التضخم الناتج عن الزيادة في التكاليف : ينتج هذا التضخم عن زيادة الإنفاق على عناصر الإنتاج دون أن يكون هناك زيادة في الطلب حيث تنجح الاتحادات العمالية في رفع أجور العاملين ودون أن يقابل ذلك زيادة في الإنتاجية مما يؤدي إلى رفع الأسعار الذي يلعب مبررا" إضافيا" للمطالبة برفع الأجور ويضاف إلى ذلك أن زيادة الأجور تؤدي إلى زيادة الطلب فيكون الدافع لرفع الأسعار ناتجا" من مصدرين :

الأول زيادة النفقات بسبب رفع الأجور .

الثاني زيادة الطلب نتيجة ارتفاع الأجور .

يمكن أن يعالج هذا التضخم من خلال تخفيض (امتصاص) ارتفاع تكاليف الإنتاج بإنقاص الأرباح للمشروعات والمحافظة على مستوى الأسعار .

ت. التضخم الناتج عن الهيكلية الاقتصادية : يرى كثير من الاقتصاديين أن وراء التضخم في البلاد المتخلفة عدة عوامل أهمها :

- تخصص هذه الدولة بإنتاج وتصدير المواد الأولية : وبما أن عرض هذه الصادرات غير مرن يقابله أحيانا" طلب متزايد يؤدي إلى ارتفاع أسعار هذه المواد وهذا من شأنه أن يزيد المداخيل والتي تؤدي إلى زيادة في الطلب مقابل عرض إنتاجي غير مرن فترتفع الأسعار .
- جمود الجهاز المالي للحكومة في البلاد المتخلفة : الذي ينتج عنه ضعف الإيرادات الحكومية من الضرائب وثبات الإنفاق الحكومي فتضطر الحكومات إلى التمويل بالعجز لميزانيتها .
- الفجوة الغذائية في البلاد المتخلفة : وذلك يتمثل في تطور الإنتاج المحلي من المواد الغذائية عن إشباع حاجات السكان منها وبالتالي تضطر إلى الاستيراد وذلك لتزايد الطلب على المواد الغذائية بمعدل اكبر من نمو إنتاجها المحلي .

ث. التضخم الناتج عن الإصدار النقدي : يحدث هذا التضخم نتيجة قيام الدولة بإصدار نقود تفوق حاجات النشاط الاقتصادي ودون تغطية كافية من جانب المصرف المركزي مما يؤدي إلى رفع الأسعار وانخفاض القوة الشرائية للنقود .

ج. التضخم الناتج عن العلاقات الاقتصادية : عندما يكون الميزان التجاري إيجابيا" ينتجه تزايد الصادرات فتزداد الكتلة النقدية مما يؤدي إلى ظهور تيارات تضخمية ناتجة عن العلاقات الاقتصادية الخارجية .

ح. طبيعة عملية التنمية : وما تولده من ضغوط تضخمية في مراحلها الأولى :

أن المراحل الأولى للتنمية تتميز بإنفاق استثماري ضخم لإنشاء مشروعات البنية التحتية من طرق وشبكة مواصلات ومرافق المياه والكهرباء مما يتولد عنه دخولا" نقدية كبيرة تحدث زيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية فترتفع الأسعار .

أشكال التضخم

أ. التضخم الزاحف : يرتبط هذا التضخم بعملية التطور أو النمو في الاقتصاديات الرأسمالية ويتميز بزيادة مستمرة في الأسعار مع انخفاض القوة الشرائية للنقود ولكن بنسبة معقولة لا تؤدي إلى عمليات تراكمية عنيفة في المدى القريب .

يبدأ التضخم الزاحف بنسبة لا تتعدى 1 % وبعد سنوات قد تصل هذه النسبة إلى 5 % .

ففي المراحل الأولى للتنمية تتميز بإنفاق استثماري ضخم لإنشاء مشروعات البنية الهيكلية من طرق وشبكة مواصلات ومرافق المياه والكهرباء وغيرها من المشروعات الإنتاجية مما يزيد من مداخيل العاملين لكن بدء ظهور إنتاج هذه المشروعات يتأخر لسنوات فخلال هذه المرحلة يتزايد الطلب الناتج عن زيادة المداخيل على العرض الكلي من السلع والخدمات نتيجة طول فترة ما يعرف بالاقتصاد (فترة التفريج) .

والتضخم الزاحف ضروري للنمو الاقتصادي شرط أن يحافظ على معدلات معقولة تتناسب مع معدلات النمو .

ب. التضخم العنيف : هذا النوع من التضخم اعنف وأقوى من التضخم الزاحف وذلك عندما تدخل حركة ارتفاع الأسعار والأجور في حلقة مفرغة من الزيادات الكبيرة المتتالية وعند زيادة نسبة التضخم عن 5 % يدخل الاقتصاد بعدها في حالة التضخم السريع وبالتالي تفقد النقود وظائفها الأساسية وخاصة اعتبارها مخزن للقيم وللثروة وإذا لم يعالج هذا النوع من التضخم يؤدي إلى انهيار اقتصادي .

فعندما تقوم السلطات النقدية بالإصدار النقدي من دون غطاء لمواجهة الزيادة في الأجور أو لتسديد الدين العام فينعكس هذا الإصدار ارتفاعا" في الأسعار خاصة إذا لم يتحول هذا الجزء من الأجور إلى الادخار . وبهذا يدخل الاقتصاد في حلقة مفرغة إذ تفقد المدخرات النقدية قيمتها ويتدهور ميزان المدفوعات مما يضطر الدولة إلى استنزاف احتياطها من الذهب والعملات الأجنبية.

هذا النوع من التضخم تحقق عدة مرات في التاريخ الاقتصادي وعلى سبيل المثال التجربة الألمانية بعد الحرب العالمية الأولى حيث بلغت قيمة المارك الذهبي الألماني لعام 1914 حوالي مائة مليار مارك ورقي عام 1923 .

ثالثا" : آثار التضخم :

أ. نتائج التضخم على الأشخاص الاقتصادية : التضخم يخل بالتوازن لصالح الأشخاص الاقتصادية القوية على حساب الأشخاص الاقتصادية الضعيفة فالمقرضون هم أول من يعاني من آثار التغير في قيمة النقود بالانخفاض على عكس المقترضين . لأن التسديد بقيمة القرض الاسمية عند الاستحقاق تكون أقل من قيمته الحقيقية وقت الاقتراض .

والمشاريع ويلحق بها المستثمرون يستفيدون من التضخم لما يحققه لهم من زيادة في أسعار منتجاتهم بما يرفع من معدل أرباحهم . وبالمقابل فان العمال ويلحق بهم ذوو الدخل الثابت يتحملون الآثار الضارة للتضخم فدخولهم ثابتة لا تتغير بتغير قيمة النقود مما يعني أن قدرتهم على تحويل أجورهم النقدية إلى سلع وخدمات تتناقص . نضيف بان التضخم يضر بالفلاحين فعلى الرغم من ارتفاع أسعار إنتاجهم الزراعي فانهم يعانون من ارتفاع السلع الصناعية والخدمات التي يحتاجون إليها .

ب. نتائج التضخم على البنية الاقتصادية :

1. بالنسبة لجهاز الثمن : أن تفاقم الأسعار في مراحله السريعة يؤدي إلى تدهور كفاءة جهاز الثمن في عملية تخصيص وتوزيع الموارد في الاقتصاد ذلك أن ارتفاع أسعار بعض السلع بنسب أعلى من ارتفاع أسعار السلع الأخرى يعني زيادة في هوامش الأرباح وتوافر التمويل الذاتي ينعكس تدهور جهاز الثمن على جهاز الدخل ويفقد وظائفه كمنظم ومصحح لعرض عناصر الإنتاج ويختل التوازن لصالح رأس المال (الأرباح والفوائد) على حساب قيمة العمل (الأجور).

2. بالنسبة لهيكل الإنتاج : يرتب التضخم ارتفاع في مستويات الأسعار والأرباح والأجور خاصة في القطاعات الإنتاجية المخصصة للاستهلاك أي التي تتمتع بطبيعة قابلة للمضاربة وهذا ما يجذب رؤوس الأموال واليد العاملة على حساب الأنشطة الإنتاجية الاستثمارية والتي تعتبر أساسية لتحقيق النمو الاقتصادي وهذه الأنشطة لا تجد رؤوس الأموال الكافية لتوسيع طاقة إنتاجها في حين تتحمل كغيرها عبء ارتفاع الأجور داخل القطاع .

3. بالنسبة لهيكل التسويق والتوزيع : ينعكس التضخم إيجابا" على هيكل التسويق والتوزيع ويؤدي إلى تنشيط الدورة التجارية والمضاربة فيزدهر هذا القطاع وتفوق الزيادة في أسعار التجزئة (المفرق) الزيادة في أسعار الجملة أو الإنتاج ويتجاوز الربح التجاري الربح الصناعي فيتعدد الوسطاء وترتفع نفقات التسويق ويزيد ذلك من تضخم الأسعار .

4. بالنسبة للجهاز النقدي الداخلي : يؤثر التضخم سلبيا" على النقود ويعبر عن فشلها في تأدية وظائفها الأساسية : كوسيط للمبادلة ومخزن للقيمة ومقياس للقيمة . فالتضخم يعني التحول إلى الاستهلاك على حساب الادخار لأن الادخار المتمثل بالاستهلاك المستقبلي يشكل خطيرة في ظل تدهور قيمة النقود وهذا ما يؤدي بدوره إلى زيادة عرض النقود وتتحول هذه إلى سلع أو خدمات أو قيم هروبية اكتنازية (ذهب أو مضاربة عقارية) كما يتجه الأفراد إلى المضاربة على اسهم وسندات الشركات التي حققت أرباحا" بفعل ارتفاع أسعار سلعها .

5. تأثير التضخم على العلاقات الاقتصادية الخارجية : يمارس التضخم تأثيرا" ضارا" على ميزان المدفوعات والغالب أنه عندما يكون هناك عجز في ميزان المدفوعات مرتبط بارتفاع داخلي في الأسعار فمعنى ذلك أن هناك تضخما" في الاقتصاد والتضخم كالوباء ينقل بسرعة من دولة إلى أخرى . فهو ينتقل أولا" من خلال ضغوط الطلب الداخلية على الواردات بالنسبة للاقتصاديات التي تعاني من التضخم وهو ينتقل ثانيا" من خلال أسعار السلع المستوردة من البلاد التي تعاني من التضخم .

علاج التضخم

العلاج الأساسي للتضخم هو معالجة أسبابه ولعل أهم علاج هو ترشيد الاقتصاد ضمن سياسة نقدية ومالية تسمح بالتضخم في حدوده الدنيا اللازمة للنمو وتكون معالجة التضخم تبعا" لأسبابه بالاعتماد على وسائل عدة قد تصلح لبلد ولا تصلح لبلد آخر .

وبشكل عام يمكن معالجة التضخم الكلي بالطرق التالية :

أولا" : الإقلال من إصدار النقود القانونية وتقييد الائتمان .

ثانيا" : كبح جماح القوة الشرائية بتقييد الاستهلاك .

ثالثا" : تمويل النفقات الحكومية عن طريق زيادة الضرائب بدلا" من التمويل بالعجز عن طريق الاقتراض أو اتباع

سياسة انكماشية بتقليل النفقات الحكومية كتأجيل بعض المشاريع التي لا تضرب لخطة الاقتصادية .

يمكن معالجة التضخم بسبب التكاليف بالطرق التالية :

أولا" : العمل على رفع معدل الإنتاجية لوسائل الإنتاج بكافة الطرق الممكنة .

ثانيا" : عدم السماح بزيادة الأجور بنسبة أكبر من نسبة زيادة الإنتاجية الحدية أي وضع حد أعلى للأجور بحيث لا يزيد عن الإنتاجية الحدية .

الفصل العاشر

الحاجات العامة

الحاجة العامة حاجة جماعية غير قابلة للتجزئة ، كحاجة المجتمع إلى سيادة الأمن والقانون ، والحاجة العامة تحقق منفعة جماعية وتحقيق هذه المنفعة يقع على عاتق الدولة.

النفقات العامة: تقوم الدولة باشباع الحاجات العامة ، وتحقيق العدالة الإجتماعية والتنمية الإقتصادية عبر الإنفاق العام.

ويمكن إجمال النفقات العامة في أربع صور هي:

1. **الرواتب والأجور** : وهي المبالغ التي تقوم الدولة بدفعها للموظفين والمستخدمين لديها . كأجور ورواتب :(المعلمين ، الأطباء ، موظفي الإدارات العامة ، افراد القوات المسلحة ، نفقات رئاسة الجمهورية ، الوزراء ، النواب ، إلخ ...)
2. **الأثمان** : وهي المبالغ التي تدفعها الدولة للحصول على السلع التي تستطيع بواسطتها إشباع الحاجات العامة مثل تجهيز مكاتب المؤسسات العامة والمدارس والمستشفيات إلخ...
3. **أقساط وفوائد القروض العامة** :وهي المبالغ التي تدفعها الدولة لدائنيها في الخارج (قروض خارجية) وفي الداخل (قروض داخلية) عن أقساط الديون المستحقة وفوائدها.
4. **الإعانات** : وهي المبالغ التي تدفعها الدولة للأفراد والهيئات لتحقيق التوازن الإجتماعي والإقتصادي مثال : دعم المواد الغذائية الضرورية ، دعم السلع التصديرية ، دفع إعانات للمتعطلين.

الإيرادات العامة : هي الأموال التي تحصل عليها الدولة سنوياً لتمويل نفقاتها ولتحقيق أهدافها الإجتماعية والإقتصادية ، يمكن تلخيص مصادر الإيرادات العامة بستة مصادر رئيسية هي :

1. **إيرادات املاك الدولة** : وهي ايرادات المشاريع الصناعية والتجارية والزراعية التابعة للدولة (القطاع العام) مثال :الكهرباء ، تلفون ،...إلخ.
2. **الضرائب** :الضريبة هي فريضة من المال تُجنيها الدولة من افراد المجتمع بقصد تحقيق الأهداف الإقتصادية والإجتماعية للدولة وللمجتمع ، وتأخذ الضرائب أنواعاً عديدة هي :

-الضرائب على المداخيل ولها صفة تصاعدية بهدف إعادة توزيع الدخل بين افراد المجتمع.

- الضرائب على أرباح الشركات.
- الضرائب على انتقال الثروات.
- الضرائب على الاستهلاك وهي ضرائب غير مباشرة تفرضها الدولة على العمليات التجارية وعلى القيم المضافة.

3. **إيرادات الرسوم** : وهي المبالغ التي تُجبيها الدولة مقابل تقديمها خدمة معينة للأفراد.

مثال : رسوم جوازات السفر ، رسوم تسجيل السيارات والعقارات ...إلخ

4. **إيرادات القروض العامة** : هي المبالغ التي تحصل عليها الدولة من الأفراد أو الدول الأجنبية بعقود إقتراضية تُحدد فيها مدة التسديد والفوائد السنوية.

-**إيرادات الإصدار النقدي الجديد**: وهو عبارة عن لجوء الدولة إلى طبع النقود بما لها من سلطة الإلزام على رعاياها . لكن الدولة تقلل من اللجوء إلى هذا المصدر لأن ذلك يؤدي إلى زيادة التضخم الإقتصادي.

الموازنة العامة

الموازنة العامة للدولة هي سياسة الدولة الإقتصادية مترجمة بالأرقام.

وتوضع الميزانية العامة لفترة قادمة من الزمن ، وهي تخمين للنفقات والإيـــرادات العامة لسنة مستقبلية.

-شروط تحضير الميزانية العامة : إن الميزانية هي برنامج العمل الحكومي لســـنة قادمة ، فإن الإعداد لها يبدأ من القاعدة في القرية والقضاء والمحافظة وينتـــهي بقمة السلطة التنفيذية ، فقبل حلول موعد الميزانية بستة أشهر تطلـــب وزارة المالية من مختلف الوزارات التقدم بمشروعاتها لدراستها وتقرير ما يدخـــل في الموازنة العامة ، وتكون الوزارات توصلت إلى هذه المشاريع من بعد إستطلاع دوائرها في المحافظات.

وعند تحضير الميزانية يجب مراعاة المبادئ التالية :

1. **مبدأ وحدة الموازنة**: أي جعل الموازنة جزءاً سنوياً لخطة إقتصادية .
2. **مبدأ سنوية الموازنة** : ومعنى ذلك ان توضع الميزانية لمدة سنة . ولكن في الوقت الحاضر تميل الدول الى التوفيق بين هذا المبدأ ومبدأ الخطـــة الـــتي توضع لمدة خمس سنوات.
3. **مبدأ شمولية الموازنة** : ومعنى ذلك ان تكون الموازنـــة شـــاملة لجميـــع النفقات والإيرادات العامة ، أي ان توجد الدولة جميع النفقات العامـــة بجدول وجميع الإيرادات في جدول آخر ، بحيـــث لا تُخصـــص بعـــض الإيرادات لبعض الأنواع من النفقات.
4. **مبدأ توازن الموازنة** : أي ان تتساوى النفقات مع الإيرادات العامـــة في الموازنة ، لكن الموازنة الحديثة تنظم بعجز او بفائض تبعاً لحالة النشـــاط الإقتصادي .

تصديق الموازنة

بعد تحضير مشروع الموازنة من قبل الحكومة ، تقدمه إلى المجلس النيابي ، الـــذي يناقشه بعد الإستماع إلى فزلكة الموازنة ثُم يصار إلى تصديقها من قبل المجلـــــس النيابي.

تنفيذ الموازنة

بعد تصديق الموازنة من قبل المجلس النيابي تصبح قانوناً واجب التطبيق ، وتنفيـــذ النفقات العامة في الميزانية يختلف عن مضمون تنفيذ الإيرادات العامة.

فتنفيذ النفقات العامة : يعني امكانية الإدارة بإنفاق المبالغ المخصصة للمشـــروع ولا يمكن تجاوزها إلا بالموافقة من السلطة التشريعية.

اما تنفيذ الإيرادات العامة : فيعني إعطـــاء الســـلطة الإداريـــة الإذن بإتخـــاذ الإجراءات القانونية لتحصيل الإيرادات العامة.

رقابة الموازنة

هناك عدة أنواع للرقابة على الموازنة :

-من حيث الوقت : الرقابة السابقة على التنفيذ والرقابة اللاحقة .

- من حيث السلطة:

أ ـ رقابة إدارية : وتقوم وزارة المالية بهذه الرقابة .

ب ـ رقابة قضائية :ويعني مراقبة الموازنة بواسطة القضاء.

ج ـ الرقابة البرلمانية : وهي الرقابة التي تقوم بها السلطة التشريعية.

الفصل الثالث عشر

ميزان المدفـــوعـــــات

هو الحساب المالي الذي يتضمن جميع المعاملات الإقتصادية التي تتم بين الوحـــــدات الإقتصادية المقيمة في بلد معين والخارج خلال فترة سنة.

فهو إذن الحساب المالي الذي يبين مركز دائنيـة ومديونيـة الدولـة نتيجـة تبادلـها الإقتصادي مع الخارج وتسجل العمليات في ميزان المدفوعات وفق طريقة القيـد المـزدوج , فكل عملية يترتب عليها مدفوعات للأجانب تسجل (مدينة)(−) وكـل عمليـة يـترتب عليـها متحصلات من الأجانب تسجل (دائنة)(+).

يتضمن ميزان المدفوعات الموازين الفرعية التالية:

أولا": ميزان المعاملات الجارية ويشمل موازين فرعية:

أ – الميزان التجاري (أي ميزان العمليات المنظورة) أي العمليات السلعية ويتضمن الصادرات والمستوردات من السلع التي تتم بين البلد والخارج.

– **الصادرات** : يمثل هذا البند حصيلة الصادرات من السلع المختلفة وكذلك السـلع المصـدرة على أساس المقايضة وإيرادات المقيمين من العمليات المتعلقة بتجـارة العبـور (الـترانزيت) وتقدر الصادرات بأسعار فوب FOB أي سعر السلعة والبضاعة في مرفأ الإبحار.

– **المستوردات** : يمثل هذا البند حصيلة المدفوعات عن السلع المستوردة وكذلك قيمة السـلع التي تم استيرادها بطريقة المقايضة , والمدفوعات التي يؤديها المقيمون فيما يتعلـق بتجـارة العبور. وتقدر المستوردات بأسعار سيف CIF أي (ثمن البضاعة + أجرة الشـحن + أجـرة التأمين).

وتسجل المستوردات في الجانب المدين من ميزان المدفوعات.

نحصل على رصيد الميزان التجاري من خلال مقارنة الصادرات بالمستوردات:

صادرات > مستوردات = فائض الميزان التجاري

صادرات < مستوردات = عجز الميزان التجاري

صادرات = مستوردات = توازن الميزان التجاري

لا يعطي الميزان التجاري صورة كافية عن الوضع الإقتصادي والمالي لبلد ما تجاه الخـــارج لأنه توجد مبادلات أخرى غير سلعية تلعب دورا" مهما" في توضيح وضع البلد فـــي علاقتـه التجارية الخارجية.

ب – ميزان الخدمات:

ويعرف أيضا" بميزان التجارة غير المنظورة أي السلع غير المنظورة أي السلع غـير المادية المنتجة في بلد ما والمباعة للخارج وتشمل كل المتحصلات والمدفوعات عن كـل مـن

عمليات (النقل , التأمين , السياحة والسفر , دخل الإستثمار , مصروفات حكومية , تأجير الأفلام , مدفوعات ومتحصلات البريد والتلفون والتلغراف).

وبمقارنة الجانبين الدائن والمدين عن هذه العمليات نحصل على رصيد ميزان الخدمات. علما" أن كل عملية تقتضي مدفوعات للأجانب تسجل مدينة وكل عملية تقتضي مدفوعات من الأجانب أي متحصلات تسجل دائنة).

ثانيا: ميزان الهبات والمساعدات أو حساب التحويلات من جانب واحد:

ويخصص هذا الحساب في ميزان المدفوعات لتسجيل التحويلات من جانب واحد أي التحويلات التي يترتب عليها إنتقال موارد حقيقية أو موارد مالية من وإلى الخارج دون اقتضاء مقابل في الحال وهذه التحويلات قد تكون خاصة أو حكومية.

- تحويلات خاصة : تشمل الهبات والإعانات والتبرعات نقدية أو عينية مثال تحويلات المهاجرين لذويهم في الداخل أو العكس.
- تحويلات حكومية: وتشمل المنح والتعويضات نقدية أو عينية , المقدمة أو المستلمة بواسطة الحكومات مثال ذلك المنح التي تقدم للإغاثة من الكوارث الطبيعية.

ثالثا": ميزان الرساميل:

يخصص هذا الحساب في ميزان المدفوعات لتسجيل حركات رؤوس الأموال بين البلد وبقية دول العالم التي ينشأ عنها تغيير في مركز دائنية ومديونية البلد الخارجية ويشمل هذا الميزان نوعين

أ – انتقال رؤوس الأموال طويلة الأجل: وتشمل رؤوس الأموال المحولة من أو إلى الخارج بهدف توظيفها واستثمارها لأجل طويل يزيد عن السنة.

فعندما يوظف الأجانب أموالهم في بلدنا نقول هناك تدفق للرساميل إلى الداخل ويسجل دائنا".

تتضمن العمليات الإستثمارية طويلة الأجل (اعتمادات التصدير والإستيراد,الإستثمارات المباشرة للمواطنين في الخارج وللأجانب في الداخل, القروض المقدمة والمتبادلة بالعملة الوطنية والأجنبية, استثمارات بالأوراق المالية أي شراء المواطنين لأوراق مالية أجنبية أو شراء الأجانب لأوراق مالية وطنية).

يقوم بهذه التوظيفات : (القطاع الخاص غير المصرفي كالأفراد والمشروعات, القطاع المصرفي الذي يقدم القروض أو يقوم بتسهيل الإكتتاب بالأسناد المالية الأجنبية, القطاع العام الذي يقدم القروض لحكومات أخرى).

ب - انتقال رؤوس الأموال قصيرة الأجل: وتشمل رؤوس الأموال المحولة من أو إلى الخارج بهدف استثمارها لأجل قصير.

يتمثل تدفق هذه الرساميل إلى الخارج زيادة في الأصول الأجنبية بحيازة المقيمين وبالعكس في المقابل يمثل تدفق هذه الرساميل إلى الداخل زيادة في الأصول الوطنية بحيازة الأجانب.

تتضمن العمليات الإستثمارية قصيرة الأجل (حيازات من العملة, ودائع مصرفية,أوراق مالية قصيرة الأجل , كمبيالات , ديون والتزامات على ومن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي).

يقوم بهذه التوظيفات كل من:(القطاع الخاص غير المصرفي,القطاع المصرفي,القطاع العام).

إن من يحرك هذه الرساميل في الإتجاهات المختلفة هو:

- البحث عن فوائد وأرباح مغرية تفوق مثيلاتها في الداخل.
- الإفادة من إعادة تقييم العملات واللجوء إلى توظيفات أكثر أمانا" وثباتا".

إن حركات الرساميل قصيرة الأجل تنشأ بسبب حالة ميزان المدفوعات, وتتم لمجرد تسوية العجز أو الفائض الإجمالي في الميزان.

وهكذا فإذا زادت المدفوعات إلى العالم الخارجي عن المتحصلات من العالم الخارجي في الحسابات الثلاثة (السلع والخدمات , الهبات والمساعدات , الرساميل طويلة الأجل) , فإن الفرق يكون قد سوي عن طريق استنزاف الأرصدة الأجنبية التي يحتفظ فيها المقيمون في البنوك الأجنبية أو عن طريق دفع العملة الوطنية التي تضاف إلى أرصدة الأجانب في البنوك الوطنية.

أي أن حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل هي مبدئيا" من طبيعة البنود الموازية في المدفوعات الدولية.

ج - حركات الذهب النقدي: وتشمل التغييرات التي تطرأ على أرصدة الذهب لدى السلطات النقدية خلال الفترة التي يُعد عنها الميزان, ويسجل الذهب المصدر دائنا" والذهب المستورد مدينا" في حساب الرساميل في ميزان المدفوعات.

د - بند السهو والخطأ: بما أن بعض أرقام ميزان المدفوعات تقدر من قبل الجهات المختصة فقد يطرأ بعض الفروقات بين المجاميع الدائنة والمجاميع المدينة, فيسوى هذا الفرق بإدخال متمم حسابي هو بند السهو والخطأ.

توازن ميزان المدفوعات

أ - التوازن الحسابي: يعني توازن ميزان المدفوعات بأن مجاميع الجانب الدائن تتساوى مع مجاميع الجانب المدين , أي أن مدفوعات البلاد متوازنة مع متحصلاتها من العمليات الخارجية, ولكن غالبا" ما يكون هذا الميزان مائلا" إما للجانب الدائن فيكون رصيده إيجابيا" أي أن المتحصلات تزيد عن المدفوعات.

وإما مائلا" للجانب المدين فيكون رصيده سلبيا" أي أن المدفوعات تزيد على المتحصلات , ولمعرفة العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات نقارن بين مجموع المتحصلات ومجموع المدفوعات نتيجة عمليات الموازين الفرعية والتي تمثل الميزان الأساسي وهي:

- ميزان المعاملات الجارية (الميزان التجاري وميزان الخدمات)
- ميزان الهبات والمساعدات
- حركات رؤوس الأموال طويلة الأجل

فإذا كان رصيد هذه الموازين الفرعية دائنا" كان هناك **فائض** في ميزان المدفوعات.

وإذا كان رصيد هذه الموازين الفرعية مدينا" يعني أن هناك **عجز** في ميزان المدفوعات.

هذا العجز والفائض يسوى عبر حركة الرساميل قصيرة الأجل وحركة الذهب النقدي.

ب- **التوازن الإقتصادي** :

إن تكافؤ الجانب المدين مع الجانب الدائن حسابياً في ميزان المدفوعات لا يكفي لإعطاء الصورة الحقيقية لمركز الدولة الإقتصادي على صعيد المبادلات الخارجية . إنما يستدل على مركز البلد الإقتصادي من خلال مجموع الحسابات الدائنة والمدينة لميزان العمليات الجارية وميزان الهبات والمساعدات وحركات رؤوس الأموال طويلة الأجل .

وهذه الموازين الفرعية تشكل الميزان الأساسي الذي يعتمده صندوق النقد الدولي خصوصاً في الدول النامية .

ومن الضروري أن يتساوى الجانبان الدائن والمدين حسابياً لأنه لا يمكن أن تزيد متحصلات الدولة عن المدفوعات إلا بقدر ما تحوله من رساميل قصيرة الأجل للخارج والحصول على أصول أجنبية ، أو بقدر ما تحوله من رساميل قصيرة الأجل للخارج والحصول على أصول أجنبية ، او بقدر ما تدفعه ثمناً لمستورداتها من الذهب .

الفصل الخامس عشر

- تدخل السلطات في التجارة الخارجية -

السياسة الإقتصادية الدولية: هي مجموعة وسائل تستعمل لتنظيم العلاقات الإقتصادية الدولية التي تقوم بين بلدان تجري مبادلات فيما بينها وذلك بهدف تنمية هذه العلاقات.

وتتبع السياسة الإقتصادية الدولية من الضرورة الحتمية للمبادلات الدولية.

ونشأت اليوم تنمية كبيرة لعلاقات التبادل بين دولة وأخرى من الدول بالإضافة إلى أن السياسة الإقتصادية الدولية قد تتأثر بنسبة كبيرة بمبدأ حماية الإنتاج الوطني من منافسة الإنتاج المستورد من الخارج.

إن تدخل الدولة في التجارة الخارجية أدى إلى ظهور تيارين متناقضين الحماية حرية التبادل.

أولا" : سياسة الحماية : يعتقد أصحاب سياسة الحماية الإقتصادية أنه لا يمكن الوصول إلى تقدم اقتصادي فعّال عن طريق المنافسة الدولية الكاملة بالنسبة للسلع ولهذا يتوجب على كل دولة تأمين حماية إقتصادها الوطني , وقد اعتبر هابرلر Habreler أن هناك اعتباران يُوجبا تدخل الدولة في التجارة الخارجية وفرض الحماية.

أ – الإعتبارات الإقتصادية وأهمها :

١ – حماية الصناعة الناشئة: في المنتصف الأول من القرن التاسع عشر دعا "فريدريك" ليست" إلى حماية الصناعة في مرحلة طفولتها , لكي تتمكن من مجابهة المنافسة الأجنبية وذلك من خلال فرض الرسوم الجمركية على المستوردات من هذه السلعة.

إلا أن هذا الإجراء يجب أن يكون مؤقتا", أي بقدر ما تصبح الصناعة المنشأة حديثا" قابلة للعيش والإستمرار بقدر ما يتوجب تخفيض الحماية.

وهذا الإجراء ضروري شرط توفر الأمور التالية:

– أن تكون الحماية لفترة محدودة

– أن تكون الصناعات المحمية مؤهلة للنجاح وقادرة على المنافسة في المستقبل .

٢ – إجتذاب رؤوس الأموال: تعطي الحماية الحافز لجذب الرساميل الأجنبية إلى البلد المعني للتوظف والإستثمار في الصناعة المشمولة بمبدأ الحماية ولكي تنجح هذه السياسة في تحقيق الأهداف المرجوة يجب توافر الشروط التالية:

– إن الصناعات الحديثة يجب أن لا تحرم الصناعات القائمة من اليد العاملة ومن رأس المال المتوفر فيه.

– إن الصناعات الحديثة يجب أن تستعمل موارد طبيعية وطنية ويد عاملة متوفرة وغير موظفة كليا".

–إن الحماية يجب أن لا تشمل سلعة ذات ضرورة أولية قد تؤثر سلبا" على المستهلك الوطني.

٣ – تحسين مستوى التوظف: تؤدي الحماية وحسب رأي كينز إلى تحسن في مستوى الأشغال لأن الحماية تؤدي إلى زيادة الطلب على الإنتاج الوطني وبالتالي زيادة الطلب على الموارد المادية والبشرية الوطنية.

٤ – الحماية من الإغراق: فالإغراق الأجنبي يقضي على الصناعة المحلية من خلال بيع المنتوجات الأجنبية في بلدنا بأرخص من أسعار المنتوجات الوطنية وسندرس سياسة الإغراق في موضع آخر.

إن نجاح سياسة الحماية الإقتصادية يرتبط بشرط المحافظة على مستوى التصدير وانخفاض المستوردات وعدم اتخاذ إجراءات مضادة من جانب البلدان الأخرى.

وبمطلق الأحوال فإن نجاح سياسة الحماية الإقتصادية في بلد ما ستكون على عاتق البلدان الأخرى ولكن اللجوء إلى الحماية يكون ضروريا" في حالة الرد على البلدان التي اتخذت إجراءات الحماية أو عندما تطرأ مشكلة على الإقتصاد الوطني وميزان المدفوعات.

ب – الإعتبارات غير الإقتصادية للحماية:

١ – الأمن الوطني: يبين هذا الإعتبار المخاطر الناتجة عن التخصص في الإنتاج بالنسبة لإقتصاد بلد معين , ففي حالة الحرب مثلا" يتوجب على كل بلد الحفاظ على جزء من الإنتاج الذي يؤمن له إمكانية البقاء والإستمرار مثل الإنتاج الزراعي الأساسي, الصناعات الضرورية للدفاع الوطني كالحديد والصناعات الكيمائية, يضاف إلى ذلك الحفاظ على احتياط البلد من الموارد الطبيعية المهددة بالنفاذ.

٢ – الحفاظ على مستوى المعيشة: إن الحماية تهدف إلى إنقاذ مستوى المعيشة المتقدم والأجور المرتفعة تجاه المنافسة الخارجية من جانب البلدان التي تتميز بمستوى أدنى للمعيشة.

٣ – إنقاذ بعض الطبقات الإجتماعية: تهدف الحماية إلى تأمين الإستقرار الإجتماعي في القطاع الزراعي خاصة , كما تتناول أيضا" النشاطات الحرفية للحؤول دون القضاء عليها بفعل المنافسة الأجنبية.

نظرية سياسة التبادل الحر:

تنطلق هذه النظرية من انتقادها لمبدأ الحماية , ويبدأ هذا الإنتقاد في الإنتاج الوطني ويمر بالإستهلاك لينتهي بالعلاقات الإقتصادية الدولية.

١ – تأثير الحماية على الإنتاج الوطني: يعتبر أصحاب سياسة التبادل الحر بأن الحماية غير إيجابية من ناحية الإنتاج الوطني لأنها تقضي على روح المنافسة وتُنمي الإمتيازات وتؤدي إلى جمود الإقتصاد. فإن الصناعات التي يجب أن يشملها مبدأ الحماية لا يستند في أغلب الأحيان إلى أسباب اقتصادية بل يخضع إلى ضغوط المصالح السياسية, بالإضافة إلى أن حماية بعض الصناعات تقوم على عاتق صناعات أخرى.

مثال : إذا قمنا بحماية المصانع الوطنية للخيوط ستتحمل صناعة النسيج ارتفاع أسعار الخيوط وتطالب بدورها بالحماية وهكذا دواليك تطلب الحماية حماية أخرى, وبمعزل عن المنافسة الخارجية فإن الصناعة الوطنية ستبقى معتمدة على الوسائل نفسها دون التفتيش عن الوسائل الحديثة بحيث أن روح الإبتكار تضعف وتزول وتنخفض الإنتاجية وترتفع الأسعار.

٢ – تأثير الحماية على المستهلك: إن الحماية قد تصيب المستهلك بالضرر وذلك لأن السلعة التي تكون موضوع حماية ترتفع أسعارها بالنسبة للمستهلك, ويكون هذا التأثير قويا" عندما يكون الطلب على هذه السلعة غير مرن.

٣ – تأثير الحماية على العلاقات الإقتصادية: تشكل الحماية تهديدا" لإيجابية العلاقات الإقتصادية الدولية لأنها تؤدي إلى تعميق النزاعات الدولية وتؤدي أيضا" إلى إبدال الجو الإيجابي للتقسيم الدولي للعمل وللتعاون الإقتصادي الدولي.

الجانب الإيجابي للتبادل الحر: إن التبادل الحر يسمح بتخصص دولي يفيد المجتمع الدولي حيث أنه بإمكان كل دولة الحصول على نوعية السلع التي تريدها بأدنى كلفة ممكنة ويسهل التبادل الحر عملية المنافسة بين الدول بشكل يؤدي إلى إنعاش روح الإبتكار واعتماد الوسائل الفعالة والأكثر حداثة في العمليات الإنتاجية مما يحسن من نوعية السلع المنتجة ويزيد من الإنتاجية وتخفض التكاليف , بالإضافة إلى ذلك فإن حرية التبادل تقود إلى توسع كبير في الأسواق وإنشاء الصناعات التي تنتج بكميات كبيرة مع ما يترتب عن ذلك من ضغط للتكاليف وتحسين النوعية والتوفير على المستهلك.

الحماية أو حرية التبادل: الإختيار بين الحماية أو حرية التبادل يجب أن يرتكز على معرفة جميع المعطيات الإقتصادية والإجتماعية التي تميز البلد المعني , ولكن يجب الإعتراف بأن درجة معينة من التبادل الدولي حتى ولو كانت محدودة فهي أفضل من عدم وجود أي تبادل دولي أو أية تجارة دولية.

كما أنه يمكن تبرير الحماية بالإستناد إلى مميزات البلد وحاجات تطوره وصعوبات ميزان مدفوعاته وهذه الحماية يجب أن لا تكون شاملة.

إن المطلوب تنسيق السياسات الوطنية فيما يختص بالتبادل الدولي, فلا يجب أن نغالي في الإعتماد على حرية التبادل حتى تتجنب الإساءة إلى إيجابية التخصص الدولي في الإنتاج كما أنه يجب الإبتعاد عن التمادي في الحماية لأنها إذا ذهبت نحو إفقار البلدان الأخرى فستخلف ردود فعل تلغي الحسنات التي يمكن الحصول عليها من التجارة الدولية.

الفصل الثاني عشر

دور المبادلات الخارجية في الإقتصاد الوطني

قبل أن يأخذ تبادل السلع الدولية مجراه بين الأمم لابد أن تستكمل عناصر الإنتاج مراحلها لدى المنتج ثم يأخذ الفائض منها طريقه إلى الخارج أي .. بعد أن تُنتج السلع تدخل التجارة الدولية عن طريق عمليات التصدير بهدف الحصول على الأموال لاستخدامها في استيراد ما يحتاج إليه البلد.

وتقوم عمليات التبادل التجاري على مبدأين رئيسيين:

١ ـ الأول : تفاعل العرض مع الطلب.

٢ ـ الثاني : قيام الإنتاج الوافر على قاعدة التخصص وتقسيم العمل الدولي.

هذان المبدءان يعتبران ركائز نظرية التجارة الدولية المعتمدة على مقارنة التكاليف والنفقات المبذولة في إنتاج السلع المتبادلة.

أولاً: دور التجارة الخارجية في تحقيق الإستقرار الإقتصادي:

تقوم التجارة الخارجية على تبادل السلع والخدمات بين الوحدات الإقتصادية داخل البلاد والوحدات الإقتصادية خارج البلاد.

ويتمثل هذا التبادل بالإستيراد والتصدير حيث يصدر البلد ما يفيض عنه من إنتاج ويستورد ما يحتاج إليه من السلع والخدمات , ويساعد هذا التبادل على تحقيق الإستقرار الإقتصادي حيث أن الإستيراد يمنع حدوث ارتفاع في الأسعار والتضخم المالي , في حين أن التصدير إلى الخارج يمنع حدوث انخفاض في الأسعار وحدوث كساد وجمود وانكماش اقتصادي , ويمكن توضيح ذلك بالآتي:

الحالة الأولى:

إذا زاد الإنتاج المحلي على الطلب المحلي يؤدي ذلك إلى انكماش وجمود في الإقتصاد بسبب انخفاض الأسعار وتدني الأرباح.

ويمكن معالجة ذلك من خلال تصدير هذا الفائض إلى الخارج للمحافظة على مستوى الأسعار والإستقرار الإقتصادي.

الحالة الثانية:

إذا ارتفع الطلب المحلي على الإنتاج المحلي يؤدي ذلك إلى تضخم في الإقتصاد بسبب ارتفاع الأسعار.

ويمكن معالجة ذلك بتغطية الطلب من خلال الإستيراد من الخارج للمحافظة على مستوى الأسعار والإستقرار الإقتصادي.

ثانيا": التجارة الدولية والإنتاجية الوطنية:

تلعب التجارة الدولية دورا" أساسيا" في زيادة الإنتاجية الوطنية وذلك نتيجة تقسيم العمل الدولي إنطلاقا" من مبدأ التخصص , فهناك العديد من الدول التي تسمح إمكانياتها ومواردها بالتفوق في إنتاج سلع معينة, في حين لا تسمح هذه الموارد بالتفوق في إنتاج سلع أخرى, فلكل دولة خصوصية مميزة إنطلاقا" من مواردها وإمكانياتها.

لذلك ظهر مبدأ التخصص وتقسيم العمل ليحل مشكلة التفاوت في الإمكانيات بين الدول. فساعد التبادل الدولي على تخصص كل دولة في السلع التي تتلاءم وإمكانياتها مما يؤدي إلى زيادة الكفاءة في الإنتاج وتحقيق الوفورات على المستوى الدولي. وكان قد دعا إلى التخصص وتقسيم العمل الدولي كل من آدم سميث وديفيد ريكاردو.

- نظرية آدم سميث في تقسيم العمل الدولي:

دعا سميث إلى أن تتخصص كل دولة في إنتاج السلعة التي تستطيع إنتاجها بتكاليف أقل ثم تقوم بمبادلتها بالسلع التي تكلف أقل في الدول الأخرى.

ولتوضيح ذلك نفترض وجود دولتين أ و ب حيث توجد بينهما اختلافات مطلقة في تكاليف إنتاج السلعتين س , ص على الترتيب, والجدول التالي يوضح هذه الإختلافات المطلقة في التكاليف مقاسة بوحدات العمل.

السلعة / الدولة	قبل قيام التجارة		بعد قيام التجارة		المكاسب من التجارة الخارجية	
	س	ص	س	ص	س	ص
أ	١٠	٥	٢٠	٠	+١٠	-٥
ب	٥	١٠	٠	٢٠	-٥	+١٠
الإنتاج الكلي	١٥	١٥	٢٠	٢٠	+٥	+٥

جدول رقم - ١ -

يتضح من الجدول أن الدولة أ يمكنها إنتاج ١٠ وحدات من س أو ٥ وحدات من ص باستخدام وحدة عمل واحدة من العمل.

أما الدولة ب فيمكنها إنتاج ٥ وحدات من س أو ١٠ وحدات من ص باستخدام وحدة عمل واحدة من العمل. في هذه الحالة يكون للدولة أ ميزة مطلقة في إنتاج السلعة س وللدولة ب ميزة مطلقة في إنتاج السلعة ص.

ويمكن أن تستفيد كل من الدولتين أ و ب من وجود التجارة بينهما كما يتضح من الجدول رقم - ١ -.

ويتضح من الجدول رقم -١- أن كلتا الدولتين كانتا تنتجان قبل التجارة بينهما ١٥ وحدة من كل السلعتين باستخدام وحدة عمل واحدة لكل سلعة.

فإذا تخصصت الدولة أ في إنتاج السلعة س فقط واستخدمت وحدتين من العمل في إنتاجها سيكون إنتاجها الكلي ٢٠ وحدة من س .

وبالمثل إذا تخصصت الدولة ب في إنتاج السلعة ص فقط فيمكنها إنتاج ٢٠ وحدة من ص وسوف تكون مكاسب الدولتين ٥ وحدات من كل من السلعتين س , ص.

- نظرية التكاليف النسبية (ديفيد ريكاردو ١٧٧٢ - ١٨٣٢):

لا يقتضي قيام التجارة بين دولة وغيرها من الدول تمتعها بميزة في إنتاج السلعة التي تصدرها. فقد تقوم التجارة بين دولة وأخرى ولو كانت الدولة لا تتمتع بميزة مطلقة في إنتاج أية سلعة على الإطلاق. ومن ناحية أخرى قد تتمتع الدولة بميزة مطلقة في إنتاج سلعة معينة ومع ذلك لاتتخصص في إنتاجها . وبالتالي في تصديرها إلى غيرها من البلاد.

ذلك أن التجارة الدولية لا تقوم على أساس اختلاف النفقات أو الميزات المطلقة ولكن على أساس اختلاف النفقات أو الميزات النسبية.

وتنسب هذه النظرية إلى الإقتصادي ديفيد ريكاردو والتي تعتبر حجر الزاوية في النظرية الكلاسيكية للتجارة الدولية.

ولتوضيح النظرية نسوق المثال التالي:

لنفترض أن هناك بلدين مصر و سوريا وأن هناك سلعتين : القطن و القمح. ولنفترض أيضا" أن إنتاج وحدة إضافية من القطن في مصر يقتضي التنازل عن إنتاج ٢ وحدتين من القمح أي أن النفقة النسبية لإنتاج القطن في مصر هي ١ قطن , ٢ قمح.

ولنفترض أن سوريا تستطيع أن تنتج وحدة إضافية من القطن بالتنازل عن أربع وحدات من القمح أي أن النفقة النسبية لإنتاج القطن في سوريا هي ١ قطن , ٤ قمح . مصر

١ قطن : ٢ قمح

سوريا ١ قطن : ٤ قمح

من الواضح أنه لمصر ميزة نسبية في إنتاج القطن لذا من مصلحتها التخصص في إنتاج القطن واستيراد القمح من سوريا.

كما أن لسوريا ميزة نسبية في إنتاج القمح فيكون من مصلحتها التخصص في إنتاج القمح واستيراد القطن من مصر.

وعلى ذلك يكون من مصلحة البلدين أن تقوم التجارة بينهما طالما تتراوح نسبة أو معدل مبادلة القطن بالقمح بين ١ قطن : ٢ قمح

و ١ قطن : ٤ قمح

ذلك أن مصر لن تقبل أن تحصل على أقل من وحدتين من القمح مقابل وحدة من القطن, كما أن سوريا لن تقبل أن تعطي أكثر من أربع وحدات من القمح مقابل وحدة من القطن.

ثالثا": التبادل الدولي والنمو الإقتصادي:

إن النمو الإقتصادي هو نتيجة توافر عوامل عديدة: موارد طبيعية,رساميل,تكنولوجيا,أيدي عاملة ماهرة ومتخصصة..

ولكن هذه العوامل لا تتوافر كلها في بلد معين, بل أن هناك بعض العوامل قد تتوافر في بلد معين في حين تتوافر عوامل أخرى في بلد آخر.

ولكي تستطيع أي دولة أن تنمي اقتصادها وتطوره , عليها استيراد ما ينقصها من هذه العوامل وتصديرها. يفيض عنها من هذه العوامل , وبالتالي عندما تتوافر كل هذه العوامل في بلد معين فإنها تساعد على تطوره ونموه الإقتصادي.